

## بمناسبة الذكرى ( ٧٤ ) للإعلان العالمي لحقوق الانسان السلطات العراقية مطالبة باحترام مواد تلك الوثيقة الدولية والوقف الفوري للإنتهاكات وتكريم الأفواه وتقييد الحريات



## بيان المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

### بمناسبة الذكرى الرابعة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

يحتفل المجتمع الدولي في ١٠ من شهر كانون الأول / ديسمبر من كل عام بالوثيقة التاريخية الأهم من بين الوثائق والعهود والاتفاقيات الدولية التي أصدرتها الأمم المتحدة، ممثلةً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتأتي أهمية هذا الإعلان في شمول مواده الثلاثين وعمقها وفي ضوء جوهر الديباجة التي تنص على «أن الاعتراف بالكرامة الإنسانية المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم»، وخلال ثلاثة عقود من عمر البشرية اندلعت في النصف الأول من القرن العشرين حربان عالميتان راح ضحيتها أكثر من ٨٠ مليون إنسان في عموم العالم وألف القتلى والجرحى والمعوقين.

وكجواب على الأفعال الهمجية والحروب والنزاعات التي طعنت وانتهكت وجرحت ضمير الإنسانية وبالخصوص أثناء الحرب العالمية الثانية ومدى دمويتها ووحشيتها أكدت البشرية بأن انتهاك حقوق الإنسان هو في الأساس معاداة للحرية والعدالة والسلام، ومن هنا بدأ العمل الجاد بشأن إصدار وثيقة عالمية تعنى بنشر وتعزيز وصيانة حقوق الإنسان في العالم، فتمت الموافقة على تشكيل لجنة رابعة في عام ١٩٤٦ مؤلفة من ممثلين من مختلف بلدان العالم، وتم توسيعها بموافقة من الأمم المتحدة، وفي ١٠/١٢/١٩٤٨ تمت كتابة وصياغة هذه الوثيقة الشاملة التي تعنى بحقوق الإنسان وتعتبر أساساً للكثير من الاتفاقيات الدولية المختصة بحقوق الإنسان وعلى رأسها العهدان الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية، وكذلك لدساتير العديد من دول العالم، وتم توقيعها من قبل أغلب دول العالم فيهم العراق.

وبعد مرور ٧٤ عاماً على صدور هذا الإعلان للبشرية ولعالمنا العربي وتحديداً في عراقنا العزيز، نرى حجم التجاوزات والانتهاكات الفظة في مجال حقوق الإنسان وتأثيرها المتفشي الواسع سواءً بحق الأقليات وأتباع الأديان والمذاهب أم بحق حقوق المرأة والطفولة ناهيك عن حقوق الصحافة والإعلام ومبادئ حرية التعبير وحقوق التظاهر والاحتجاجات السلمية، إلى جانب مدى اتساع حالة الفقر والفساد وانتشار السلاح والمخدرات وفقدان الأمن، والتجاوز الصارخ على مواد الدستور العراقي من المسؤولين في الدولة.

إننا في المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان في الوقت الذي نهنت البشرية بذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ندعو المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان أن تعتبر هذه الذكرى منطلقاً وحافزاً من أجل تحقيق بناء نظام عالمي جديد أكثر إنسانية وعدالة اجتماعية، ولا بد لنا أن نتطرق أيضاً إلى المنظمات المعنية بحقوق الإنسان ونقصد هنا المنظمات غير الحكومية وغير الحزبية التي تتواجد في المركز والإقليم حيث نجد نشاطاتها ودفاعها عن حقوق الإنسان لم يكن بالمستوى المطلوب وأيضا نرى البعض من نشاطاتها سياسية الطابع بدلاً من أن تكون حقوقية وقد نحيل ذلك لقلة الخبرة والفكرة في العمل المنظماتي الحقوقي وأيضا لقلة وعي الجماهير بخطاب حقوق الإنسان مؤكداً أن السنوات القادمة يجب أن تكون أكثر وعياً ونشاطاً وتنسيقاً في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

فلنرفع صوتنا عالياً وننادي: كفى نزاعات وحروباً عبثية، كفى تدميراً وتهجيراً، كفى دموماً وجوعاً وفقراً وحرماناً، كفى تمييزاً واستغلالاً، كفى تلويثاً للبيئة وتسميمها، كفى تهديداً للسلام العالمي والحياة الإنسانية. ولتعلوا رايات الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية ولتسموا مبادئ الحقوق والحريات وتصير واقعاً وهو ما نراه متحققاً عالم نوحده جهودنا ونفعلها بمجاهدة التشوهات والهجمات الخطيرة على حركتنا الحقوقية.

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

٢٠٢٢/١٢/٥

### الجمعيات والمنظمات المنضوية في تنسيقية المنتدى العراقي:

- الجمعية العراقية لحقوق الإنسان / بغداد
- جمعية المواطنة لحقوق الإنسان / العراق
- منظمة حمورابي لحقوق الإنسان / العراق
- الجمعية العراقية للمتقاعدين / العراق
- جمعية الرافدين لحقوق الإنسان في العراق
- الجمعية العراقية لحقوق الإنسان / أمريكا
- هيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب في العراق
- المرصد السومري لحقوق الإنسان / هولندا
- منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان في العراق (أومرك) / ألمانيا
- لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان / أستراليا



## المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان  
ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

## Iraqi Democratic Forum

Periodical magazine Interested  
of Human right, Element of  
Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنگنه

E-mail :

iraqi\_democratic\_forum@yahoo.com



المنتدى الديمقراطي العراقي  
Iraqi Democratic Forum

## دعوة

ندعو أسرة تحرير مجلة المنتدى  
العراقي جمعيات ونشطاء حقوق  
الإنسان ومنظمات المجتمع المدني  
والقانون لنشر مقالاتهم  
وبحوثهم في المجلة.

# السيادة الوطنية

زهير كاظم عبود



متشابهة ومتعددة ' غير ان ما يربط العراق بجيرانه اكثر من هذه الروابط المتشابهة ' حيث يكون التاريخ والقيم والجغرافية واللغة والدين حاضرة لتزيد هذا التشابك الإنساني لتجعله متينا ومنتجا ' وتجعله يحد من أي فعل يضر بسيادة العراق وامنه واقتصاده ' مع ان العلاقات الدولية مبنية على أساس التكافؤ والمساواة في العلاقة بين الدول بصرف النظر عن حجمها او عدد سكانها او قدرتها الاقتصادية .

جميع الاعمال العسكرية او السياسية التي تقوم بها عدد من الدول بقصد او دون قصد تخرق وتتجاوز على السيادة العراقية يرصدها القانون الدولي ' ويسجلها كتجاوز على احترام سيادة الدول وخرق العلاقات الدولية وتجاوز على المعاهدات التي تحكم تلك العلاقات بين الدول .

واذا كان للدولة والسلطة ومجلس النواب التي تحكم البلاد واجب الحفاظ على سيادة العراق ' فان الواجب والضمير يملئان عليها ان تترجم هذا الواجب الى أفعال من شأنها تترجم موقفها الرفض لمثل هذه الأفعال ' وعدم الاكتفاء بخطابات الاستنكار والادانة المعنوي الذي لا يشبع من جوع ' والذي تكرر اكثر من مرة دون جدوى ' الشارع العراقي يطالب بمواقف ترقى لمستوى رد الاعتبار وان يكون وضعنا القانوني وفقا لدستورنا والقوانين والمعاهدات الدولية التي تلزمنا وتلزم جيراننا ان نحترم بعضنا وان نسلك سياسة حسن الجوار في حال الحفاظ على تلك العلاقات المبنية على المصالح المشتركة .

فعل لكل رد فعل ' وهذا الفعل لا يكون بالضرورة باللجوء الى العمل العسكري المواجه للتجاوز او الاعتداء ' بل ان اللجوء الى الوسائل السلمية بكل أشكالها والطرق التي ترسمها وصولا للحد وإيقاف هذا الفعل المدان دوليا وانسانيا ' وان تتم المحافظة على السيادة والكرامة امام المجتمع الدولي .

والاساس القانوني الذي تقوم به العلاقات بين الدول يستند على احترام السيادة والتفاهم المشترك لإيجاد حلول تنهي الإشكالات القائمة او التي تبرز امامها ' وفي جميع الأحوال لا يكون الصمت او تجاوز التعدي وصرف النظر عن صدور أي ردة فعل أي معنى سوي الخنوع والضعف والتردي في السياسة الخارجية .

أساليب التعبير عن حالة ادانة التعدي على السيادة العراقية من اية دولة تتشارك مع العراق بالحدود تأخذ صورا واشكال عديدة ومثل هذه الصور والأساليب تعكس رسائل سياسية وقانونية امام مسمع وانظار الدول الأخرى والتي تحترم القانون الدولي ' ويخلق التعدي على السيادة العراقية شكلا من أشكال عدم الاطمئنان والقلق خصوصا بعد ان تؤدي بعض الأفعال الى احداث اضرار بأرواح وممتلكات مواطنين مدنيين ' او اضعاف مسار العملية السياسية والعمل على تردي سمعتها الدولية خلال التدخل بالشأن الداخلي للعراق .

والتعدي على السيادة لا يأخذ صورة التعدي العسكري او التجاوز على مناطق الحدود او التدخل في الشؤون الداخلية ' بل يبرز خلال التعدي المعنوي او توجيه الاعلام الذي يسعى لبث الكراهية وتأجيج الطائفية والحث على التفرقة والدعوة للقتل باي شكل كان ' ويترج هذا الفعل اشكال التحريض المادي والمعنوي التي تضر بسيادة العراق ' كما ان الدعم المادي لعمليات الإرهاب والتخريب يشكل جريمة دولية يعاقب عليها القانون الدولي .

الروابط التي تربط الدول

يتم طرح مفهوم السيادة بعد كل تجاوز عسكري على الأراضي العراقية ' او التدخل بالشأن الداخلي للعراق ' مع ان الأساس القانوني الذي يحكم العلاقات الدولية يقوم على أساس عدم التجاوز على الحدود الوطنية لأي بلد من البلدان ' بالإضافة الى عدم التدخل بشؤونها الداخلية باي شكل كان ' حيث تعد السيادة ركنا مهما واساسيا من اركان بناء الدولة ولهذا فان عملية التعدي او التجاوز على الأراضي العراقية يعد تعديا على سيادته ' كذلك وتجاوزا على سيادته ' كذلك فان التدخل بشؤونه الداخلية يعد خرقا لمبادئ حسن الجوار وتعديا على سيادته الوطنية ' وضمن تلك الأفعال التي تقع ضمن طائفة المسؤولية القانونية الدولية وخرقا لمبادئ القانون الدولي ' وسببا من الأسباب التي تدعو المنظمة الدولية او المحاكم الدولية اخضاعها للتحقيق والمحاكمة وإصدار القرارات اللازمة التي تشكل رادعا للدولة المعتدية ' وعلامة سلبية تضعها في موقف الضعيف والمخرج امام الدول والهيئات الدولية .

والعراق يرسم سياسته الخارجية على أساس ما نصت عليه المادة ( ٨ ) من الدستور العراقي والتي تؤكد على مراعاة مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى الداخلية ' كما حدد الدستور اللجوء الى حل النزاعات مع الدول بالوسائل السلمية وعدم اللجوء للحلول العسكرية او اعلان الحرب ' كما يؤكد العراق على انه يقيم علاقاته الخارجية مع جميع الدول دون استثناء على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالممثل ' والمصالح المشتركة بين الدول تعني المنافع المشتركة والروابط التي تتشارك بها ' ومن خلال هذه الروابط والمنافع تتعزز العلاقات ويتم التفاهم والانسجام بشكل اكبر مما يجمع العراق بدول أخرى .

وفي جميع الأحوال فان السيادة الوطنية تعني الكرامة والشرف الوطني ' والتجاوز وخرق مثل هذه القيم تعني الكثير عند السياسي والمواطن العادي ' ما يستوجب ان يكون هناك

# الطفولة والطبقة الأرستقراطية

د. عبدالحسين بشعبان



وكانت البلدان الرأسمالية والاشتراكية تتسابق في تقديم أحسن ما لديها للاستثمار في الأطفال والطفولة، واليوم تعتبر البلدان المتقدمة أن الأطفال يمثلون الطبقة الأرستقراطية لما يتمتعون به من حقوق، وما لديهم من مستلزمات الرفاه الاجتماعي المادي والمعنوي. أما في منطقتنا فلا يزال الأطفال أقرب إلى البروليتاريا الرثة، لمعاناتهم الشديدة، ولفقدانهم الكثير من الحقوق الأساسية كبشر.

ومن أهم مؤشرات حقوق الطفل الأساسية على المستوى الكوني الحق في الحياة والعيش بسلام ومن دون خوف كمدخل لبقية الحقوق، وتعتبر العديد من البلدان العربية في أسفل التسلسل بين دول العالم في ميدان حقوق الطفل، بسبب الحروب والنزاعات المسلحة والإرهاب والعنف، وهذه نتاج التعصب ووليدته التطرف لاعتبارات دينية أو طائفية - مذهبية، أو إثنية، أو سلافية، أو لغوية، أو اجتماعية، أو غيرها.

ويعاني العديد من أطفال المنطقة، خصوصاً في فلسطين، من الاحتلال وذيوله، والتدخلات الخارجية والاختراقات الإقليمية والدولية، بما فيها تجنيد الأطفال وتجييشهم في ميليشيات وجماعات إرهابية.

إن أكثر من ربع مليار طفل في العالم يعيشون دون خط الفقر وفي ظروف بالغة القسوة، الأمر الذي يحتاج إلى تعاون دولي لوضع حد لهذه الظاهرة المشيئة.

الطفولة بشكل مباشر ضمن أهدافها، إلا أن الطفولة تندرج بشكل مباشر، أو غير مباشر، في صميم هذه الأهداف، لاسيما القضاء على الفقر والجوع، والتمتع بصحة جيدة وتعليم جيد، وبيئة نظيفة ومياه صالحة للشرب، وعمل، ومساواة، وسلام، وعدل، ومدن صحية.

ويُعتبر إعلان الخرطوم وثيقة متقدمة، حيث تضمن ١٠ منطلقات أساسية استناداً إلى واقع الطفولة في منطقتنا، واسترشاداً بالمبادئ المنصوص عليها في الاتفاقيات والإعلانات الدولية، ولاسيما اتفاقية حقوق الطفل الدولية لعام ١٩٨٩ بشكل خاص، والحقوق الإنسانية بشكل عام.

ولعلّ الخطوة الأولى لوضعه موضع التطبيق هي توفير الأمن والأمان للأطفال بصورة خاصة، وللمجتمعات بصورة عامة، بما فيه: الأمن الغذائي والصحي والتعليمي والمائي والاجتماعي وكلّ ما له علاقة بالأمن الإنساني، فضلاً عن دور التربية بشأن في التنشئة السليمة للأطفال، فلا تربية حقيقية للطفل من دون تربيته على المستقبل والمواطنة والسلام والتسامح وقبول الآخر واحترام التعدد الثقافي والتنوع الديني والاثني واللغوي وحق الاختلاف.

كما ينبغي تشجيع الأطفال للتعبير عن آرائهم وتنمية ثقتهم بأنفسهم وحمائتهم من العنف والإرهاب والاستغلال، خصوصاً أنهم أكثر ضحايا الحروب والنزاعات المسلحة، حيث تنتشر المخدرات وأعمال القتل والاعتصاب والاختفاء القسري والاتجار والابتزاز والاستغلال، وتفشي ظواهر أطفال الشوارع والتسوّل، وغيرها.

الحديث عن الطفولة ذو شجون، خصوصاً في منطقتنا، وهو مؤشر أساسي ولا غنى عنه للتنمية بمعناها الإيجابي في التحقق والدلالة، أو بمعناها السلبي في التعثر والنكوص، فالأطفال هم المحور الذي تقاس به درجة التقدّم والرقى.

يحتفل العالم كل عام بيوم ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني باعتباره يوماً للطفل العالمي، وهو ما أوصت به الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٥٤. ومنذ ذلك التاريخ اقترنت الطفولة بالتنمية بمعناها الشامل والإنساني والتي أصبحت تسمى بـ«التنمية المستدامة» والتي تعني باختصار «توسيع خيارات الناس...» وقد تطوّر هذا المفهوم ليشمل «حاجات الناس الحالية والمستقبلية» واكتسب عمقاً جديداً حين جرت بلورته بـ«تعزيز قدرات الناس الحاليين من دون المساس بقدرات الأجيال المقبلة».

واحتلّ التعليم مكانة مهمة في منظومة حقوق الطفل والتنمية المستدامة، وهو ما ذهبت إليه (قمة جوهانسبورغ ٢٠٠٢)، التي اعتمدت على ٣ أقاليم، وهي: التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتنمية البيئية، في ترابط عضوي لا انفصام بينها، لتحقيق أهداف التنمية بمختلف فروعها.

وقد يادر «المجلس القومي لرعاية الطفولة في السودان» إلى عقد مؤتمر عربي - إفريقي لمناقشة أوضاع الطفولة تزامناً مع الاحتفال بيوم الطفل العالمي، تحت عنوان «حقوق الطفل من منظور أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠» وتحت رعاية مجلس السيادة وبإشراف وزارة التنمية الاجتماعية، وبحضور واسع للفاعليات الحكومية المعنية بالتنمية والتخطيط والعالية وبقية القطاعات، إضافة إلى خبراء ومختصين ومؤسسات مدنية من مختلف البلاد العربية، في مشرقها ومغربها، إضافة إلى دول الخليج العربي، حيث تمت مناقشة قضايا الطفولة ارتباطاً بالتنمية المستدامة في إطار المشتركات العامة الجامعة، والأوضاع الخاصة في كل بلد، مع الأخذ في الاعتبار خطة ٢٠٣٠ التنموية على المستوى العالمي، والتي تضمنت ١٧ هدفاً.

وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لم تضع

# ما الذي حصل لقانون مناهضة العنف الأسري؟

د. قاسم حسين صالح



للغف الأسري عناصر العنف المتمثلة بالجسدي والجنسي والنفسي والاقتصادي.. ولم يوضح القانون العراقي العنف الاقتصادي الذي يتضمن سيطرة الزوج أو الزوجة على المصدر المالي للأسرة، أو منع أحدهما للأخر بتحصيل سلع أو ممتلكات، أو استفاد أحدهما بالقرار الاقتصادي الخاص بالأسرة.

ولقد غفل القانون تأكيده على أخطر وأكثر أنواع العنف شيوعاً في المجتمع العراقي.. (العنف النفسي) الذي يستهدف محاربة الضحية معنوياً، وإذلالها نفسياً بإيجاد المعنف لنفسه الأعذار كأن تكون تحت مسمى الدين أو السلطة فيعمد إلى الحبس وتقييد الحرية، فرض الحجاب، الطرد، الحجر، الجفاء، التحقير.. وإذلالها وإشعارها بالدونية أو الشتم، واتهامها بالجنون أو التهديد التي تؤدي إلى قتل الطاقات العقلية والإصابة بأمراض نفسية مثل الاكتئاب والانعكاس على الذات.

ولا يشير مشروع القانون إلى أنواع الأدلة التي يمكن قبولها في قضايا العنف الأسري، التي حددها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بإدلة الطب الشرعي، أقوال الضحايا، صور فوتوغرافية، شهادات خبراء، ملابس ممزقة، ممتلكات مقلقة، تسجيلات هواتف خلوية، وسجلات مكالمات طوارئ..).

ونوجز البقية بوجود اشكاليات تخص مواد الصلح، والحماية، والواجبات الخاصة بالشرطة والأدعاء والهيئات الرسمية المسؤولة عن تنفيذ القانون، شخصها المعنيون بالقانون.

## توصية

ففي ضوء ذلك، نوصي حكومة السيد محمد شياع السوداني بتشكيل لجنة يكون بين أعضائها علماء نفس واجتماع وخبراء مستقلين سياسياً لمراجعة القانون وتعديله بصيغة تتفق وجوهر الدين الإسلامي الذي أولى المرأة اهتماماً كبيراً ونظر إليها نظرة تكريم واعتزاز وجعلها على درجة واحدة مع الرجل في التكريم، وأستوصي بها النبي محمد خيراً في خطبة حجة الوداع « أستوصوا بالنساء خيراً، فإنكم أخذتموهن بأمانة الله»، وأن يساير القيم الحضارية في البلدان الديمقراطية، فهوية تقدم وديمقراطية أي بلد تكون بتطبيقه مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.. وهذا ما نأمله وان جاء متأخراً عشرين سنة!

تقودها احزاب دينية لها جماهيرها، فكيف فهموا الدين على انه يبيح للزوج استخدام العنف ضد زوجته؟ الثاني: في تقرير اخباري لفضائية الحرة-عراق أفاد أن حالات الطلاق بالعراق في تزايد، تتصدرها بغداد الكرخ فالناصرة، ثم النجف، مسجلة ارقاماً قياسية وصلت إلى (٥٠٪) من عدد المتزوجين.

ووفقاً لمجلس القضاء الأعلى، بلغ عدد دعاوى الطلاق في ٢٠٠٤ (٢٨٦٨٩) حالة ارتفعت في ٢٠٠٥ إلى (٣٣٣٤٨)، ووصلت في ٢٠٠٦ إلى (٣٦٦٢٧) لتقفز في ٢٠١٢ إلى ما يشبه الكارثة هو (٥٠) حالة طلاق مقابل (١٠٠) حالة زواج.. أي ان كل مليوني حالة زواج تقابلها مليون حالة طلاق! وفي (٢٠٢٢) بثت فضائيات عربية عنواناً لافتاً يحدث في العراق.. سبع حالات طلاق في الساعة الواحدة!.. ما جعل القضاة يصفون ظاهرة الطلاق بأنها صارت توازي ظاهرة الارهاب!

الثالث: افادت دراسة لوزارة التخطيط (٢٠١٢) إلى ان ٣٦٪ من النساء المتزوجات يتعرضن للعنف الجسدي والنفسي والجنسي من الأزواج. ونضيف رابعاً: اسهام فيروس كورونا بتصاعد العنف في الأسرة العراقية وصل حد ارتكاب جرائم ضد أفرادها بما فيها تعذيب أو حرق أو قتل الأطفال، بسبب توالي الخيبات عبر ١٩ سنة والحجر (غير الصالح) والتوتر والعصبية وعدم القدرة على التحكم بالغضب.

## تقويم

مع أن العراق كان قد صادق في (١٩٨٦) على (اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة - سيداو)، ورغم ان لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة دعت الدول كافة إلى اصدار تشريعات لمكافحة العنف ضد النساء، فان العراق استجاب بأن اصدر قانوناً ولكن لم يأخذ طريقه للتطبيق باستثناء اقليم كردستان الذي اعتمد قانوناً متطوراً لمناهضة العنف الأسري خاصة به.

ولدى قرائتنا للقانون وجدنا أنه ما كان دقيقاً في تعريفه للعنف ضد المرأة، إذ هو يعني في مفهومنا نحن السيكلوجيين المعنيين بهذا الموضوع: (أي سلوك يصدر من الرجل بطابع فردي أو جماعي، وبصورة فعلية أو رمزية أو على شكل محاولة أو تهديد أو تخويف أو استغلال أو التأثير في الإرادة، في المجالات الأسرية أو المجتمعية أو المؤسسية، سواء أكان هذا الرجل أب، أخ، عم، خال، زوج، ابن، زميل، أو أي رجل آخر قريب أو غريب يقصد إيذائها جسدياً أو جنسياً أو نفسياً أو لفظياً، أو يقصد التحقير والخط من شأنها أو الانتقاص منها، أو انتهاك حقوقها الإنسانية أو القانونية أو كليهما، مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو كليهما بغية تحقيق غرض شخصي لدى المعنف ضد المرأة الضحية).

فضلاً عن ان دليل الأمم المتحدة يوصي بأن تشمل التعريفات القانونية

## توطئة

في العام (٢٠١٩) صدر قانون (مناهضة العنف الأسري) متضمناً (٢٧) مادة بدأت بتعريف العنف بأنه (كل فعل أو امتناع عن فعل أو التهديد بأي منهما، يرتكب داخل الأسرة، يترتب عليه ضرر مادي أو معنوي) ..

وحدد هدفه بحماية الأسرة، وعلى وجه الخصوص النساء والفتيات من كافة اشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، والحد من انتشاره والوقاية منه، ومعاقبة مرتكبيه، والتعويض عن الضرر الناتج عنه، وتوفير الحماية للضحايا، وتقديم الرعاية اللازمة لهم وتأهيلهم، وتحقيق المصالحة الأسرية). وختتمها بتحديد الأسباب الموجبة في: (الحد من مظاهر العنف الأسري، والقضاء على أسبابه، وحماية الأسرة وأفرادها، وتحمل الدولة لمسؤولياتها، ووقاية المرأة من الأفعال التي تشكل عنفاً بأشكاله المختلفة، مما يستوجب السعي الحثيث لتجريم تلك الأفعال وملاحقة مرتكبيها، وتوفير الخدمات اللازمة، ونظراً لكون العنف ضد المرأة يعد شكلاً من اشكال التمييز، وانتهاكاً لحقوق الإنسان، والتزاماً بالصكوك والمعاهدات والمواثيق الدولية، التي صادق عليها العراق، وانسجاماً مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الأهمية، وسيراً على خطى مبادئ المجتمع الدولي، وتنفيذاً لأحكام المادة ٢٩ من الدستور).

## ما الذي حصل؟

حصل ان القانون لم يقر، ولقد استطعت الرأي بخصوص الأسباب، فحددت بثلاثة: (الإسلاميون رفضوا تمريره والغريب ان الثابت في البرلمان عارضه بشدة). (الاحزاب الشيوعية تحديداً كانت الاشد معارضة لأنها اعتبرته مخالفاً للشريعة الإسلامية).

(مشروع قانون العنف ضد المرأة كان قد قدم إلى العراق بعد التغيير، وفيه مادة تخص حرية المثليين، وكانت ممثلة الامم المتحدة جنين بلاسكارت قد رفعت علم المثليين في وسط بغداد).

تضاعف حالات العنف في الزمن الديمقراطي!

لدينا من الأدلة ما يؤكد تضاعف حالات العنف الأسري في العراق بعد ٢٠٠٣ نكتفي بثلاثة:

الأول: أفاد تقرير (مركز المعلومة للبحث والتطوير) بأن (٤٦٪) من النساء العراقيات يتعرضن للعنف، مستندا إلى دراسات ميدانية، قدمت نتائجها بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة الذي يصادف في الخامس والعشرين من تشرين/ نوفمبر من كل عام، واللافت فيه ان تعاطي الزوج للمواد المخدرة جاء بنسبة (٧٤٪) محتلاً المرتبة الثانية في اسباب العنف بعد المشكلات الاقتصادية، يليه بالمرتبة الثالثة وبنسبة (٥٦٪) استخدام الزوج للعنف كحق من حقوقه التي ينص عليها الدين!

والتساؤل هنا: ان العملية السياسية

# حول مشروع قانون حرية التعبير والتظاهر السلمي

د. جاسم الصفار



طائفية. ونتيجة لسياق عمل الجامعات في هذا الاتجاه، خلقت مناخات أنتقائية في التعبير عن الرأي ترجح دعاية تنتقص من حقوق الانسان المدنية في الجامعات العراقية وتحاكم الطالب في ملبسه وتصرفه ورأيه حتى وإن لم يكن في ذلك أي ضرر أو إساءة للتخرين، انها اخلاق وأعراف الطرف السائد دينياً ومذهبياً والقائم على أساس فتاوى التمييز والغاء الآخر.

المادة ١٣- ثالثاً- تنصّ على عقوبات تصل الى سنة وغرامات مالية تصل الى عشرة ملايين لكل من أهان علناً نسكاً أو رمزاً أو شخصاً موضع تقديس أو تعجيد أو احترام لدى طائفة دينية، دون أن يحدّد المشروع أي تفسير لأي من المصطلحات المذكورة في النص، وهذا ما يجعل النص تحت رحمة من يؤوله ليُجعل من أيّ شخصية كانت (موضع احترام لدى طائفة دينية) يعاقب من ينتقدها (والفرق ليس كبيراً عندنا بين معنى الإهانة ومعنى النقد) بالحبس والغرامة المالية.

لذا، فحسب ما نشرته وسائل الإعلام، طالبت منظمة هيومن رايتس ووتش ومقرها نيويورك، في وقت سابق، مجلس النواب بعدم تمرير مسودة قانون حرية التعبير والتظاهر السلمي، واصفة إياه بأنه يجرّم حرية التعبير ويضيق على الحريات ويخرق القانون الدولي. مضيفةً، أن الأحكام القانونية الواردة فيه وكذلك التجريم المقترح لحرية التعبير الذي يتناول إهانة الرموز المقدسة أو الأشخاص، يخرق بوضوح القانون الدولي، وخلصت المنظمة في بيانها الى أن مشروع قانون حرية التعبير عن الرأي حق العراقيين في التظاهر والتعبير عن أنفسهم بحرية. وأخيراً.. فإن مشروع القانون الذي حمل اسم حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي بالتماهي مع الفقرة (ثالثاً) من المادة (٣٨) من الدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥، والتي بمجملها تتحدث عن كفالة حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل إضافة الى كفالة حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر وحرية الاجتماع والتظاهر السلمي، جاء على قاعدة نعم ولكن، أي الموافقة على نص الدستور شكلاً وتكيله بمقيّدات تمنع اطلاق معاني الحرية والعدالة والمساواة في مضامينه.

يتضمن معلومات تفصيلية عن الاجتماع واسماء منظميه وما الى ذلك من مسؤوليات تلقيها السلطة التنفيذية على المنظمين للاجتماع، فإنها، من وجهة نظرنا، تشكل قيوداً على الحريات وسيطرة للحكومة وتلميحا لمنظمي الاجتماع بالمساءلة، فليس من حق السلطات أن تقبل أو لا تقبل بخروج تظاهرات، وهي مجبرة على تأمين الحماية لها فقط لا غير بعد اشعارها بموعد ومكان التظاهرات. تنص المادة ٩ من مشروع القانون على حظر عقد الاجتماعات العامة في أماكن العبادة أو المدارس أو الجامعات أو دوائر الدولة، الا اذا كانت المحاضرة أو المناقشة التي يعقد الاجتماع من أجلها تتعلق بغرض مما خصّصت له تلك الأماكن. وربما فات المشروع العراقي أن دور العبادة اصبحت تقليدياً، أماكن للاجتماعات العامة وإلقاء الخطب في الشؤون الدينية والسياسية، واذا تجاوزنا مساجد براتنا والكاظمية والعديد من المساجد المسيّسة أصلاً في بغداد، فإن منابر مساجد النجف وكربلاء اصبحت منابر اعلامية سياسية بامتياز، منها نعرف مواقف المرجعية ورموز الحوزة الدينية في النجف الأشرف من القضايا الدنيوية والسياسية بصورة خاصة.

من الضروري بالتأكيد، ولا أرى في ذلك مثلباً، حصر مهام دور العبادة بشؤون عبادة الله وأداء الواجبات والشعائر الدينية، ولكن تغيير واقع هذه المؤسسة الدينية يفترض أولاً منع اقحام الدين في السياسة وإجراء تغييرات جذرية في صلب النظام السياسي تمنع فيه زج الشأن الديني والمذهبي في النشاط السياسي. وأن يعي الجميع خطورة هذا المنزلق الخطير الذي انتج فكر ومؤسّسات الإرهاب وجعل الخطبة التأسيسية للدولة الاسلامية (داعش) تنطلق على لسان ابو بكر البغدادي من جامع النوري في الموصل.

أما نص العبارة الأخيرة في المادة ٩ عن المدارس والجامعات ودوائر الدولة، فهي قابلة للتأويل ولتسويق الحظر الذي جاء في صدر المادة، فكل اجتماع سياسي في تلك الأماكن يمكن ان يلتبس بمسوغ يخرج من الحظر كيلاء الاهتمام ولو لفضا بتلك المؤسسات والدوائر الرسمية كما حصل في الشهيدين الأخيرين عند زيارة رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي لجامعة واسط وبعدها زيارة الشيخ قيس الخزعلي لجامعة القادسية وما تبع الزيارتين من أعمال احتجاجية وفوضى في الجامعتين.

الواقع هو أن الجامعات قد اصبحت مراكز للنشاطات الدينية والمذهبية، يتسابق في انشطتها الاساتذة والطلبة مدعومين من رؤساء الجامعات والعمداء، وتقدم كل التسهيلات اللوجستية لإقامة ندوات في قاعات الكليات إحياءً لمناسبات جلتها ذات صبغة دينية

جاء مشروع قانون (حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي) ليرسم صفاف ضيقة للحريات العامة ويعطي رؤية مبهمة تقبل تفسيرات وتأويلات تقلب رأساً على عقب مفاهيم الحرية والحقوق الفردية والاجتماعية والعدالة والمساواة وتعزز غطرسة وهيمنة سلطة المحاصة الإثنية والطائفية وتقاليدها ومفاهيمها وأخلاقياتها.

ويثير مشروع القانون الكثير من التساؤلات وينجرف نحو محاذير لابد من التوقف عندها ملياً، فنحن أمام قانون هو عن حق، من أكثر القوانين خطورة على تطور النظام الديمقراطي في العراق والذي يجب أن تشكل الحرية والعدالة والمساواة روحه وأساسه.

لست في صدد دراسة قانونية لمشروع القانون إلا أنه لابد من الإشارة الى ما جاء في بعض مواد مثل تفسيره في المادة الأولى، بأن حرية التعبير عن الرأي تشمل حصراً حرية (المواطن)، أي الذي يحمل الجنسية العراقية، وبالتالي فمشروع القانون يتجاوز حرية (غير المواطنين) من ابناء الجاليات الأخرى في العراق في التعبير عن آرائهم وأفكارهم، وهذا إضافة لكونه تجاوزاً صريحاً لمفهوم الديمقراطية الواسع فإنه يخالف الاعلان العالمي لحقوق الانسان والأعراف الديمقراطية العالمية.

أما بالنسبة للصياغة الواردة في المادة ١ أولاً- حرية التعبير عن الرأي (بما لا يخل بالنظام العام والأداب العامة) فإنها إضافة الى كونها مبهمة وفضفاضة، بغياب تفسير محدد لمفهوم الآداب العامة والنظام العام، فهي قابلة للتأويل بحسب مزاج المشروع، الذي لا يعمل اليوم إلا لصالح تقييد الحريات الشخصية والعامة.

كما أن المادة اثنياً- حق المعرفة، حق المواطن في الحصول على المعلومات التي يبتغيها من الجهات الرسمية وفق القانون وخاصة المعلومات المتعلقة بأعمالها ومضمون أي قرار أو سياسة تخصّ الجمهور، فهي تكرار مبتور لقرار الأمم المتحدة ٥٩ بهذا الشأن كونها لم تؤكد جانباً مهماً في هذا الحق، وهو عدم اقتضاره على الحصول على المعلومة وإنما يتعدى ذلك الى حرية التصرف بالمعلومة.

في الفصل الثاني من مشروع القانون (حرية التعبير عن الرأي) المادة ٣ أولاً، لم يجر إلزام الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، انشاء قاعدة بيانات مفتوحة ليتمكن الجمهور من الاطلاع عليها، وتركت خيار انشاء قاعدة البيانات للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، كما خيّرتها كذلك بنشر المعلومات عن سير أعمالها. وهذا بحد ذاته تسويق لحرية التعبير عن الرأي، وفي نص المادة ٧- بنودها الأربعة التي تربط حق الاجتماع العام بالحصول على إذن مسبق

## مشكلة الاتصالات : الانترنت

سالم مشكور



تسعى الحكومة إلى تخفيض كلفة الاتصالات من خلال إلغاء ضريبة الـ ٢٠ بالمئة على مبيعات بطاقات الرصيد. حكومة العبادي كانت قد فرضت تلك الضريبة، ضمن حزمة إجراءات لتعظيم موارد الدولة في ظل الأزمة المالية آنذاك، لكن الحكومات المتعاقبة استمرت في فرضها رغم تحسن الوضع المالي، ورغم وجود شبهات حول حقيقة التزام كل شركات الاتصالات بتحويل هذه المبالغ إلى الخزينة.

إلغاء هذه الضريبة يخفف عن كاهل المواطن، وهو أقصى ما تستطيع فعله الوزارة، التي لا يمكنها فرض تخفيض على أسعار المكالمات على شركات الاتصالات، وفقاً لقوانين الاقتصاد الحر، وكون هيئة الاعلام والاتصالات هي جهة التعامل مع هذه الشركات. لكن مشكلة أسعار الاتصالات لا تتعلق بالمكالمات الخليوية، بل بمشكلة الانترنت، الذي بات هو وسيلة الاتصال الأوسع بفعل البرامج الصوتية- الفيديوية، التي تعمل من خلاله. العراق هو من بين الدول الأسوأ خدمة والأعلى سعراً للإنترنت. السبب واحد وبإمكان الوزارة معالجته. حزم الانترنت تمر من خلال الكيبل الضوئي، الذي تحتكره الوزارة وتستوفي على تهريب الحزم من خلاله أسعاراً، تمثل عشرين ضعف ما تتقاضاه دولة مثل الأردن. ذريعة الوزارة أنها تعتمد على التمويل الذاتي وأنها تريد تأمين رواتب موظفيها، الذين يفوق عددهم الـ ٢٤ ألف موظف، لكن ثمن ذلك يدفعه مستهلكو خدمة الانترنت من جيوبهم وأعضابهم من خلال ارتفاع الأسعار وقلة الجودة. ما يحدث هو أن هذه الشركات تعتمد على عكس ما تدفعه من أجور عالية لقاء استخدام الكيبل الضوئي، على أسعار خدماتها، كما تعتمد على تقليل سرعة الانترنت كي تعوض ما تدفعه للوزارة. هذا الاحتكار وعدم تخفيض الأسعار يدفع هذه الشركات أيضاً إلى تهريب حزم الانترنت من الإقليم كردستان ومنافذ مع دول الجوار بعيداً عن الوزارة.

شبكة الانترنت باتت اليوم عصب الحياة، فهي ليست وسيلة اتصال صوتي وفيديو وحسب، بل تعتمد عليها قطاعات الخدمات كافة، وعليها يتوقف نشاط السوق والتعليم والصحة. النظرة إلى قطاع الاتصالات يجب أن تبعد عن هدف تحقيق المردود المباشر والسريع للخزينة، بل المردود البعيد المدى، من خلال دور الشبكة العنكبوتية في دفع عجلة القطاعات الخدمية والاقتصادية كافة، بما يوفر إنجازاً بأقل كلفة وجهد ووقت. قبل ذلك نحتاج إلى نظرة إيجابية لشركات القطاع الخاص، والخروج من عقلية التخوين والسعي لحصر القطاعات كلها بيد الدولة بما لا ينسجم مع سياسة الاقتصاد الحر. في الوقت نفسه فإن القطاع الخاص سيصاب بداء الفساد والتقصير في تقديم الخدمات، إذا ما امتد الفساد السياسي له من خلال توفير سياسيين فاسدين الغطاء لتقصير وتلاعب شركات هذا القطاع وهذا ما يحدث حالياً. القطاع الخاص ينجح في دفع عجلة الاقتصاد والخدمات إلى الإمام إذا ما خضع لضوابط ومراقبة جهات رسمية معنية، بعيداً عن مصالح شخصية للسياسيين.

شركات الاتصالات تحتاج إلى تعاون بين وزارة الاتصالات وهيئة الاعلام والاتصالات من أجل ضبط أدائها ومساعدتها في تقديم الخدمة الأكثر جودة والأرخص سعراً.

## حكومة السوداني وازمة السكن

ماجد زيدان



ازمة السكن ليست وليدة ما بعد التغيير في ٢٠٠٣ وأخذت تتفاقم وتزداد الحاجة الى اعداد كبيرة من الوحدات السكنية وما يبنى منها اقل من نمو الحاجة وسعتها والبرنامج الذي صادقت عليه حكومة السوداني نصت احدى فقراته على توزيع ٥٠٠ الف قطعة من الاراضي والوعد ببناء

مدن سكنية جديدة وهو ذات المشروع الذي تبنته حكومة الكاظمي تحت عنوان داربي قبل اكثر من عام من نهاية ولايتها من دون توزيع قطعة ارض واحدة على مستحقيها.

والخشية او بالأحرى ان البرنامج يثير القلق ويعطي الانطباع بأنه مجرد وعود وحبر على ورق فهو يخلو من مواعيد محددة لتسليم الاراضي الموعود بها وكذلك لا سقف زمني لبناء البنية التحتية لهذه الاحياء ولم توضع تصاميم للخدمات ولا احد يدري هل تم حقا افرار هذه القطع وما الى ذلك من مستلزمات بناء مدن جديدة .

ولكن الحكومة شاطرة في الالهاء يوم تزعم انها بصدد اكمال تسجيل الاراضي وحددت الفئات المشمولة بالتوزيع واكثر من هذا تعد بإطفاء اثمانها وغير ذلك من الاعذار التي لا قناعة فيها وينتج عنها تأييس الناس من نيل حقهم الدستوري في سكن ملائم .

كل فقرة في البرنامج يعتبرها اولوية غيرانها تراوح في مكانها أي نسمع جعجعة ولا نرى طحنا ازمة السكن تقتضي ضرورة حلها ان تشمر الدولة بكل مؤسساتها عن سواعد موظفيها وتخصيص الموارد كافة وتتخذ الاجراءات الملموسة والحقيقية لتسهيل انشاء المنازل وسن التشريعات لحل العراقيل التي تواجهها .

البلاد بحاجة ٣١٥ مليون منزل هذا غير النمو المستمر وتحسين نوعية السكن وهذا ما لا تستطيع الحكومة القيام به لوحدها لذلك لابد من اشراك القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار ومراقبته والاتجاه بقوة للبناء العمودي الذي يعتبر اقل كلفة ويوفر بعض المستلزمات كما لملاحظ ان الاستثمار يتجه نحو تلبية طلبات الفئات الاجتماعية ذات الاحوال الاقتصادية الميسورة الى جانب خصها بالواقع الجغرافية والمناطق المخدومة..

التسهيلات ينبغي ان تمنح الى الفئات ذات الدخل المحدود والفئات الفقيرة وللمساعدة في ان تحصل على فرص شراء مسكن في أجل معلوم وبسعر يتناسب مع دخولهم ..

من الضروري اشراك الاتحادات المهنية والمنظمات الجماهيرية في تنفيذ ومتابعة مشاريع السكن وعطاء التسهيلات لها اولاً والاعياز الى شركات القطاع العام للبناء بالتعاون معها بدلاً من البطالة المقنعة التي يعاني منها وعدم القدرة على تسديد رواتب واجور موظفيها .

بيان منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق، المانيا  
( اومرك) .. من اجل عولمة حقوق الانسان بوجهها  
الانساني وتحقيق العدل والسلام على أرضنا الطيبة !..



ونحن نقرب من نهاية عام ٢٠٢٢ -، بجميع ايجابياته  
وسلبياته-يسر منظمنا ( اومرك) ان تبعث اطيب  
التهاني واصدق التبريكات بمناسبة حلول اعياد  
الميلاد المجيدة وعيد راس السنة الجديدة متمنين  
لل بشرية جمعاء الرفاهية والاستقرار والتقدم  
والسلام...

وفي هذه المناسبة العزيرة تؤكد منظمنا على:  
الدفاع عن حقوق الانسان المتعددة وعلى رأسها  
١- حرية الفكر والتعبير،

خاصة وان ممثلي الشعب يناقشون هذه الايام  
قانون اقرب الى تكميم الافواه ومصادرة الحريات  
الديمقراطية التي كفلها الدستور.

٢- تدعوا منظمنا لتحقيق العدل والمساواة في  
الحماية القانونية في محاربة الفساد والمفسدين،  
والانهاء التام لوجود السلاح خارج نطاق القانون،  
لانها تعتبر في مقدمات مسببات انتهاكات  
حقوق الانسان. في العراق..

٣- تدعوا منظمنا الى العناية بوضع المساجين  
والموقوفين السياسيين والمغبين وتوفير  
محاكمات نزيهة وعادلة لهم ..

٤- متابعة احوال المهجرين والنازحين واللاجئين  
والقيام باغلاق مخيماتهم واعادتهم الى مناطقهم  
ومساكنهم وتعويضهم وتوفير البنية التحتية  
الانسانية الاساسية للحياة اللائقة الانسانية لهم.

٥ - ختاماً ، تدعوا منظمنا المجتمع الدولي  
والمنظمات الدولية الى العمل الجاد لتنظيف  
مخلفات الحروب والاعمال العسكرية من الالغام  
والبروتونيوم المنضب ..

٦- وتدعوا منظمنا المجتمع الدولي الى اقرار  
نظام عالمي جديد خاليا من الحروب والظلم  
والاستغلال والتمييز العنصري والاضطهاد القومي  
والديني والمذهبي والفكري وكل انواع انتهاكات  
حقوق الانسان

وان يعييش الجميع في رحاب نظام اكثر:

حرية ، وديمقراطية ، وعدالة اجتماعية وسلام..

الامانة العامة لاومرك.

٢٠٢٣ /١٢ /٢٣

بمناسبة الاعلان العالمي لحقوق الانسان الجمعية  
العراقية لحقوق الانسان في امريكا تدعو الى مناهضة  
التعذيب والابتزاز، وضمان الحريات العامة



تحل علينا اليوم الذكرى ال (٧٤) للإعلان العالمي  
لحقوق الانسان، تلك الوثيقة التاريخية المهمة  
التي تناهض التمييز، وتضمن العدل والحماية  
الكاملة لكرامة وحرية الانسان بعيداً عن أي  
اعتبارات ان كانت بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس،  
أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي.

اغلب دول العالم تحتفل بهذا الإعلان وتسعى  
جاهدة الى احترام قيم حقوق الانسان وضمان  
العيش الكريم لشعبها الا في الدولة العراقية يصر  
اتباع الفساد على تحطيم امال الشعب الصابر الذي  
يمر بظروف قاهرة وأوضاع اقتصادية صعبة نتيجة  
تسلط الطبقة السياسية على مقدرات الدولة التي  
أدت الى ضعف الخدمات الأساسية وانتشار البطالة،  
وبروز عمليات التعذيب والاستبداد والظلم من قبل  
اللجان التحقيقية التابعة للأجهزة الأمنية في مراكز  
التوقيف والمعتقلات، وابتزاز المواطنين، وتكميم  
الافواه، وانتشار السلاح والميلشيات الخارجة عن  
القانون، الى جانب الفساد الإداري والمالي والهدر  
الفظيع للعمال العام، والشرع الفاحش للعديد من  
المسؤولين والسياسيين وحاشيتهم، مما أدى  
الى تدمير مرتكزات الدولة العراقية.

وتدعو الجمعية العراقية للرئاسات الثلاثة الى  
إيقاف كافة الانتهاكات والتجاوزات، وضمان تعزيز  
الحريات العامة، كما تناشد بتشديد الإجراءات  
القانونية ضد الفاسدين، والعمل مع الجهات  
الدولية المعنية من اجل استرجاع الأموال المسروقة  
والمهربة الى خارج البلاد، وانهاء ملفات السلاح  
المنفلت، والنازحين، والدعاوي الكيدية، وعمليات  
التعذيب والابتزاز من جسد الدولة العراقية.

الجمعية العراقية لحقوق الانسان  
في الولايات المتحدة الامريكية

٩/كانون الأول/٢٠٢٢

# بيان الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد بمناسبة الإعلان العالمي لحقوق الانسان



يصادف اليوم ٢٠٢٢/١٢/١٠ ذكرى صدور الإعلان العالمي لحقوق الانسان، تلك الوثيقة الأهم لحركة حقوق الانسان على مدى التاريخ وتعتبر بحق مبادئ أساسية وحقوقية للمجتمعات والأفراد في العالم .

صدر الإعلان العالمي نتيجة مآسي الحرب العالمية الثانية والتي راح ضحيتها عشرات الملايين من البشر وخراب ودمار لآلاف المدن والقرى والقصبات ، مورست خلالها أعمال وحشية وبربرية طالت كرامة الانسان من كل النواحي .

لقد مر (٧٤) عاماً على إصدار هذا الإعلان العالمي والذي وقعت عليه معظم دول العالم بمن فيها العراق ودول كبرى متقدمة ورغم ذلك فإن التجاوزات والانتهاكات مستمرة بحق البشرية وبأشكال وأساليب مختلفة من قبل معظم الموقعين على الوثيقة. وفي بلدنا العراق والذي عانى شعبنا فيه من الاضطهاد من قبل المحتلين السابقين والأنظمة الديكتاتورية والاستبدادية وحتى بعد سقوط النظام الدكتاتوري القمعي البائد عام (٢٠٠٣) وقد تعرض إلى انتهاكات وتجاوزات واسعة وفي مختلف المجالات العامة والخاصة ولم يتم الالتزام بتطبيق المواد الأساسية للإعلان العالمي ولا المواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بذلك وحتى بمواد الدستور العراقي المستفتى عليه عام (٢٠٠٥) .

وإننا في الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد ندعو لأن يكون العام المقبل عاماً آمناً للشعب العراقي وأكثر احتراماً لحقوق الانسان من بعض الأجهزة الأمنية والأحزاب المتنفذة في السلطة، وأن تكون هناك محاسبة جديّة وعادلة لكل من ينتهك هذه الحقوق، وأن يوضع حد لكل أشكال التهميش والتمييز بين المواطنين ومكونات المجتمع العراقي على أساس الجنس والقومية والدين والمذهب والفكر السياسي الوطني ، وأن يصار إلى الحد من جرائم القتل والقمع والتعذيب والخطف والاتجار بالنساء والأطفال وجرائم العنف الأسري

وإعادة الباقين من المهجرين والنازحين إلى مناطقهم الأصلية وحصر السلاح بيد الدولة وإطلاق سراح الأبرياء من السجون ضحايا تشابه الأسماء والمخبر السري، والكشف عن مصير المغيبين، وإعادة النظر في رواتب ذشوي الدخل المحدود والمتقاعدين، وتحسين أوضاع المسجونين في مآكلهم ومعاملتهم الإنسانية، ومعالجة ظاهرة التلوث والجفاف والتصحر وانتشار المخدرات بنطاق واسع والألغام المزروعة والوضع الصحي والتعليمي المتردي والأزمات القائمة في البلاد بما فيها المشاكل القائمة مع إقليم كردستان - العراق من خلال إصدار قوانين منصفة بذلك وفق الدستور وهذا يتطلب توحيد جهود الجميع ( السلطات الحكومية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان ) للقيام بحملة تثقيفية لرفع مستوى وعي المواطنين قانونياً وأخلاقياً وحقوقياً ودعم المطالبين المشروعة للمتظاهرين والمعتصمين السلميين ومحاكمة القتلة وإطلاق سراح المختطفين والقضاء على ظاهرة الفساد المالي والإداري والمحاصصة وسرقة المال العام .

كما يجب وضع حد للتدخلات العسكرية والسياسية في شؤون العراق الداخلية من قبل بعض الدول الإقليمية والخارجية لأنها تمس بسيادة وأمن البلاد والقانون الدولي .

الجمعية العراقية ٢٠٢٢/١٢/١٠

لحقوق الانسان / بغداد

## بيان عن جمعية المواطنة لحقوق الانسان الحكم على الناشط حيدر الزيدي ذو طابع سياسي مرفوض



### جمعية المواطنة لحقوق الانسان

آثار الحكم على الناشط المدني الشاب حيدر الزيدي بالحبس الشديد ٣ سنوات ، كونه نشر تغريدة حول موضوع له علاقة بإدارة الدولة ، وقد أثار استياءا شديدا من منظمات حقوقية وقانونيين ونشطاء عديدين ، استنادا الى الطابع السياسي الذي صدر الحكم ضده من قبل محكمة جنابات الرصافة ، تطبيقا للمادة ٢٢٦ قانون العقوبات العراقي الذي تم تشريعه سنة ١٩٦٩ ، تلك المادة التي وضعت لحماية استبداد الحكومة الدكتاتورية البائدة وسياستها القمعية ومنع مناهضة الشعب عليها أن ذاك لكن المفارقة أن النظام الجديد يستخدم ادوات النظام السابق ضد الناشطين المنتقدين لسياسات تعم المجتمع العراقي وافراده جميعا ، استعقلا للحق في مناقشة الشؤون العامة التي اشارت اليه المادة من الدستور (حيث نصت) للمواطنين رجالا ونساء ، حق المشاركة في الشؤون العامة ، والتمتع بالحقوق السياسية ، بما فيها حق التصويت والانتخاب و الترشيح (بوضوح أن المشاركة في الشأن العام تشمل الإدلاء بأراء المواطنين حول ادارة وسياسات الدولة واجهزتها والقائمين على ادارتها ليس فقط خلال العملية الانتخابية .

ان الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ لم يتطرق الى حماية مؤسسات النظام والحكومة بقدر ما نص على حماية المجتمع من جرائم الارهاب ضد مؤسسات الدولة وافراد الشعب ، وسرقة المال العام، وحماية المواطنين من التعسف في سلب الحقوق والاعتداء عليها من قبل الاجهزة الحكومية كافة فذكر العراق ولم يشر الى حكومة او برلمان او مؤسسات الدولة ، بل منع القوات المسلحة كافة من ان تكون اداة لقمع الشعب العراقي (المادة ٩ أ ) بل دعاها للدفاع عن العراق ، ودعى الى ممارسة الحقوق في اجواء الحريات التي ضمنها الدستور في الباب الثاني منه .

إن السيد حيدر الزيدي قد استعمل حقه في التعبير عن رأيه في قضية عامة تشغل بال الجميع .. لذلك ندعو محكمة الاستئناف او التمييز الى إلغاء قرار الحبس وإطلاق سراحه ، لان الحكم الصادر بحقه تطبيقا للمادة ٢٢٦ من قانون العقوبات العراقي، فنذعو البرلمان الى تعديل القانون بالغائها مع كافة المواد والقوانين العقابية التي تتعارض مع الباب الثاني من الدستور بخصوص الحقوق والحريات .

جمعية المواطنة لحقوق الانسان ٢٠٢٢ / ١٢ / ٧

## بيان المرصد السومري لحقوق الإنسان .. في اليوم العالمي لحقوق الإنسان



يأتي اليوم العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر كانون أول ليعيد التوكيد على رافعة حقوقية ذات أولوية متعاضمة؛ إذ يتضمن هذا اليوم منصات مهمة حقوقيا بكل مستوياتها الوطنية والإقليمية والدولية الأهمية. لقد كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في هذا اليوم انطلاقة جد استثنائية في الحرمة الحقوقية ولصالح مطالب الإنسان الحقيقية الفاعلة.

إن أول ما ينبغي لنا عراقياً وعربياً يتجسد في التزام دفاع الحركة الحقوقية عن استقلال شعوبنا وتلبية شروط بناء دولها الوطنية ديموقراطية النهج والتوجه، وضعنا يعني هذا احترام التنوع والاعتراف بحق تقرير المصير ما سيدعم التوجه نحو وحدة تتحقق بواسطة أفضل الصيغ الكونفيدريالية القائم على تثبيت وجهي القضية في الوحدة الوطنية من جهة وفي الاعتبار الأسس للتعددية والتنوع من جهة أخرى.

ومن المؤكد أن هذا سيخلق شروط اللقاء بين دول المنطقة ويرتقي بتنسيقها لمصاف الاتحاد المسؤول عن تمكين الدول والشعوب من مسيرة تنمية مكيمة متينة بمحتوى حقوق يرتفع بدور الإنسان في تقرير وجوده وحماية مسارات خطابه في الاعتناق من أصفاد وقيود لطالما اصطنعوها تعبيراً عن استعباده وإذلاله وانتهاك كرامته!

إن تلبية شروط الحقوق والحريات التي نشهد تجاوزاً بنويها عليها لن يتأتى ما لم تنهض المنظمات الحقوقية بتعزيز وحدتها وتفعيل أدوارها ما يدفعنا لتوجيه النداء، متطلعين لعام جديد من الأنشطة الحقوقية الفاعلة المؤثرة سواء من طرف الناشطات والنشطاء أم من طرف منظماتهن ومنظماتهم القائمة على أساس مؤسسة وعمل جمعي يتنامى بفضل التنسيق الأعمق بين الجميع بعيداً عن شخصية الفعل وعميقاً في المشتركات المؤسسية الجمعية بأطر منظماتية حقوقية مستقلة وحررة في الأداء والمنهج...

المرصد السومري  
لحقوق الإنسان

٢٠٢٢ / ١٢ / ٥

## كلمة نائب رئيس منظمة حمورابي لويس مرقوس بمناسبة الاعلان العالمي لحقوق الانسان في المركز الثقافي الفرنسي/ جامعة الموصل



نحتفل سنويًا بيوم حقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر، إحياءً لذكرى اليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام ١٩٤٨. والذي يتألف من ٣٠ مادة تحدد مجموعة واسعة من حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يحق لنا جميعًا أن نتمتع بها أينما وجدنا في العالم. ويضمن الإعلان حقوقنا بدون أي تمييز على أساس الانتماء الاثني، أو مكان الإقامة أو الجنس أو الأصل القومي أو العرقي أو الدين أو اللغة أو أي وضع آخر. وقد صاغ الإعلان ممثلون عن المناطق والتقاليد القانونية كافة. وعلى مر السنين .

لقد تم قبوله كعقد فبرم بين الحكومات وشعوبها. وقبلت به جميع الدول تقريبًا. ومنذ ذلك الحين، شكّل الأساس لنظام موسع يهدف إلى حماية حقوق الإنسان/ وهو يركز اليوم أيضًا على الفئات الضعيفة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمهاجرين. ويعد الإعلان، المفتاح بما يزيد عن ٥٠ لغة — الوثيقة الأوسع ترجمة في العالم.

محافظتنا ( نينوى ) بتاريخها و إرثها الحضاري العريق، وبتنوعها القومي والثقافي واللغوي والديني والاثني، تعرضت للصميم إلى انتهاكات كبيرة وخطيرة وضارحة خلال أعوام مضت أدت مع الاسف إلى أحداث تغيير ديموغرافي في هويتها، لما حصل من تغيير قسري للكثير من تلك الحضارة ومن ذلك التنوع والسلوك الاجتماعي، تارة على أيدي السلطات من خلال سياسات إقصائية. أو من خلال تأثير جماعات فكرية تحمل أيديولوجيات متعصبة عرقيا ودينيا وفكريا، وتارة أخرى جاءت عبر إستهدافات منظمة من جماعات مسلحة منها منفلتة، ومنها من عملت بغطاء سياسي، مما أدى ويؤدي إلى زوال وإختفاء الكثير من ذلك التاريخ والإرث الحضاري والتنوع البشري بمختلف أنواعه ( الديني والفكري والقومي واللغوي..... ) .

إن ما حصل في بلدنا العراق وفي مدينتنا العزيزة على قلوبنا يتناقض والمادة ١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص « يولد جميع الناس أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضًا بروح الإخاء »

إن مبادئ المساواة وعدم التمييز مترسخان في الدستور العراقي في المواد التالية (١٧،١٥،١٤،١٠،٩،٨) ويتماشى ذلك مع خطة الأمم المتحدة المنصوص عليه في حقوق الإنسان، ومع نهج الأمم المتحدة المنصوص عليه في الإطار المشترك بشأن شمول الجميع من دون أي استثناء: المساواة وعدم التمييز في صميم حقوق الإنسان. وينطوي ذلك على معالجة أشكال التمييز المتجذرة التي أثرت على أكثر الناس ضعفًا في مجتمعاتنا، والتوصل إلى حلول لها.

إن المساواة والإدماج وعدم التمييز — أيّ بعبارة أخرى، النهج القائم على حقوق الإنسان لتحقيق التنمية — هي أفضل سبيل للحد من عدم المساواة واستئناف تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. الخاصة بذلك وإذا كان لنا من نشاط متميز في هذا الشأن فهو النشاط الذي يتعلق بضمان تطبيق نصوص هذا الإعلان والدفاع عن مضمونه واستخدام ثقافة التشارك في هذه الحقوق بعيدا عن سياسات التهميش والتغيب والعزل فهذه امراض سياسية وامنية ينبغي أن لا تكون لها منزلة في حياة العراقيين وهذا ماتعمل عليه منظمة حمورابي لحقوق الانسان في كل برامجها الاغاثية والحقوقية وتضعه دائما على منصة عملها المتواصل

إن الحقوق الإنسانية تعني أيضاً التسامح والاندماج والشراكة في الاستفادة من التنمية البشرية المستخدمة، وهذه مسؤولية الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وكل الجهات المؤثرة في بناء المجتمع على اسس صحيحة . السلام يبدأ من سلام النفوس.

## الأمانة العامة لهيئة الدفاع ترفض جملة وتفصيلا مشروع قرار تقويض حرية التعبير والتظاهرات السلمية



### هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق

اول الغيث قطر ثم ينهمر مشروع قانون حرية التعبير والتظاهر خطوة نحو كم الافواه بحكم القانون

في محاولة جديدة لمجلس النواب العراقي للحد من النقد وتسليط الاضواء على اخطاء المسؤولين والنظام ومؤسساته المختلفة، جاءت القراءة الاولى لقانون حرية التعبير والتظاهرات السلمية والتواصل الاجتماعي حيث ما ورد في مسودة هذا القرار في جلسته الاولى يراد منها بكل وضوح فرض العقوبات المادية وغير المادية على من يحاول باي صورة ان يسطر ما عنده من مواقف ناقدة لسياسة الدولة ومسؤوليها ناقد لتصرفات المسؤولين وفسادهم .

اننا في الامانة العامة لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق نرفض وبشدة القراءة الاولى لهذا القانون بل نجده قانونا تعسفيا خانقا للحريات والديمقراطية اضافة الى كونه قرارا منافيا للدستور العراقي في مجال حرية التعبير والرأي و يؤكد عدم التزام العراق وخرقه للمعاهدات والقوانين الدولية في مجال لائحة حقوق الانسان في حرية التعبير والتظاهر السلمي ضد السلطة وسياستها .

لقد حاولت الحكومات السابقة بكل الوسائل التضييق على المواطن وخاصة الصحفيين والناشطين والمثقفين في عرض مشكلات البلد وتحليل الازواج المتردية في العراق ومسببها لتنتقل الانتفاضة الشعب في تشرين ٢٠١٩ على الظلم والتعسف حيث تمكنت من تغيير الحكومة بتمن باهظ من دماء الابرياء والمفقودين لتتشكل حكومة وبرلمان فيه من ممثلي الانتفاضة، لتكون احدي منجزات مجلس النواب الجديد هو الانتقام مما حصل بدلا من أخذ العبر وتفعيل دور المعارضة والسلطة الرابعة ومنحها كل الحرية في طرح السلبيات لتكون نقطة انطلاق نحو تصحيح المسار وخاصة ما يخص الفئات المستضعفة والمهمشة في الدولة ومنها الاقليات المبعدة عمدا عن مراكز القرار غير المسموع وغير المسموح التعبير عن غضبها ومعاناتها من حقوقها المنقوصة، ليضيف عليها خلق الحريات والملاحقات التعسفية للكلمة والعبارة من داخل مسودة قانون خلق الحريات والتعبير في داخل قبة مجلس النواب العراقي المرفوض جملة وتفصيلا . كان من المفترض ان يناد كتاب قانون حرية الرأي والتعبير والتظاهر الى متخصصين قانونيين واصحاب فهم ودراية ابعاد ونتائج مثل هكذا قوانين على المجتمع وصحة استقراره وسلامته.

الامانة العامة لهيئة الدفاع عن اتباع  
الديانات والمذاهب في العراق

٧ ديسمبر ٢٠٢٢

# الصراع السياسي في العراق من الانقسام العمودي إلى الانقسام الأفقي\*

م. ميثاق مناحي العيسى



فإذا كان الانقسام العمودي قد بانت ملامحه بعد التغيير السياسي، واخذت في الهبوط بعد دخول داعش وما رافقها حتى إعلان النصر عليه نهاية عام ٢٠١٧، نستطيع أن نقول بأن ملامح الانقسام الأفقي بانت ملامحه منذ احتجاجات الصدرين والمدينين عام ٢٠١٥ وإقتحامهم الخضراء بعد ذلك، مروراً بسيناريو انتخابات عام ٢٠١٨ وعملية تشكيل الحكومة، حتى بلغت ذروتها في احتجاجات تشرين عام ٢٠١٩، وما رافقها من اعتداءات وخطاب سياسي وإعلامي وسلوك سياسي حتى انتخابات العاشر من تشرين ٢٠٢١ ومخاضات تشكيل الحكومة، وما أفرزته من صراعات مسلحة وغير مسلحة، والتراشق بين انصار التيار والإطار في الشارع والمنصات الإعلامية والافتراضية، حتى وصلنا إلى مرحلة أدنى ما يمكن أن نسميها بالانحطاط المجتمعي، ولاسيما بعد المواجهات المسلحة بين انصار الإطار والتيار الصدري في الخضراء، وطبيعة التشفي السياسي والإعلامي بالصدرين ومن دعمهم، بعد أن فشلوا في مشروعهم السياسي، وتمكن قوى الإطار التنسيق من عقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية وتكليف السوداني لتشكيل الحكومة.

لم يصل المجتمع العراقي طوال العشرين سنة الماضية التي تلت الإطاحة بنظام صدام حسين، إلى انحطاط قيمي كما وصل له في آخر أربع سنوات تقريبا، ولاسيما بعد احتجاجات تشرين، فاصبح المجتمع منقسم أفقياً، وهذا الانقسام تسلسل إلى كل مفاصل المجتمع والدولة ودوائرها السياسية والحكومية.

طبيعة التفجيرات الانتحارية وجغرافيتها، التي كانت تستهدف في الاغلب مناطق سكنية ذات ديموغرافية وظيف اجتماعي معين، التي افضت فيما بعد إلى الانفجار السياسي والاجتماعي من خلال الحرب ضد تنظيم داعش، تلك الحرب التي تخيلها الكثير من المتخصصين بانها الخارطة الجديدة للعراق والمنطقة بعدما صورها الإعلام بأنها حرب سنية - شيعية، نعم هي لم تخلوا من تلك المسميات، وهي تجسيد حقيقي للصراع العمودي السياسي والاحتقان المجتمعي بين المكونين منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٤، إلا أن نهايتها كانت مختلفة عن بدايتها، وساعدت في رأب الصدع الطائفي بين السنة والشيعية أو ما نسميه بالانقسام العمودي، بعدما انكوى الجميع بنيرانها. لكن على الرغم من ذلك، لم يصل المجتمع العراقي إلى ما يمكن أن نسميه بمرحلة الانحطاط والتشفي المجتمعي، فالانقسام العمودي، كان في كل مراحله عبارة عن صراع سياسي، على الرغم من مرارة الحرب الطائفية، التي دفعت بها وغذتها مجموعة عوامل وظروف كالسلوك السياسي للقوى السياسية العراقية وما ارسنها سياسة القوات الأمريكية في العراق، فضلاً عن المواقف العربية والإقليمية من التجربة الديمقراطية؛ لهذا لا يمكن أن نسمي التعاطي المجتمعي أنذاك مع الانقسام العمودي بأنه انحطاط قيمي في المنظومة المجتمعية العراقية بقدر ما هو امتداد للصراع السياسي وطبيعة التغيير السياسي الذي حصل بعد عام ٢٠٠٣، ولا نسمع أو نشاهد «في تلك الفترة» ما نسمعه اليوم من مسميات واتهامات حاضرة في المشهد السياسي والاجتماعي أو ما نسميه بالانقسام الأفقي.

لا يخفى على أحد مدى الانقسام السياسي الموجود في العراق وطبيعة تأثيره على المجتمع العراقي، ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣، الذي بدأ يتفاقم تدريجياً وبشكل كبيرة للغاية، ليس على مستوى المكونات والاختلافات المذهبية فقط، وإنما على مستوى المكون الواحد والأسرة الواحدة، وبدأ ينعكس سلباً على التعايش المجتمعي. ولو تتبعنا هذا الانقسام بعد التغيير السياسي الذي حصل بعد عام ٢٠٠٣ في عصر الديمقراطية، نرى بأن نشأته كانت عمودية، أي بمعنى أنه كان انقساماً طائفيًا بين مكونات الشعب العراقي، وقد تكلل هذا الانقسام بالحرب الطائفية التي عصفت بالمجتمع العراقي منذ عام ٢٠٠٥ أو قبلها بقليل وحصدت ارواح الكثير من الأبرياء بثمن أنواع القتل، هذا الانقسام بدأ يتدحرج ككرة الثلج منذ المشاهد الأولى للإطاحة بنظام صدام حسين وتمت تغذيته بالخطاب الإعلامي والسياسي الطائفي، فضلاً عن السلوك السياسي الذي رسخ الانقسام والطائفية في عملية بناء الدولة، ولم تضع الحرب الطائفية حداً للانقسام الطائفي، على الرغم من الخسائر البشرية والعادية الجسيمة التي تلقاها الشعب العراقي آنذاك. فالانقسام بقي عمودياً ولم يمتد أفقياً إلى داخل المكونات حتى عام ٢٠١٤، وهو التاريخ الذي اجتاحت فيه تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» حدود العراق وتمكن من خلاله السيطرة على ثلث مساحته الجغرافية بعد انسحاب القوات الأمنية الحكومية من المدن وتراجعها إلى حدود العاصمة بغداد. وعلى الرغم من أن مرحلة ما بعد الحرب الطائفية تميزت بالهدوء النسبي مقارنة بسابقتها، إلا أن الانقسام العمودي بدأ واضحاً من خلال الخطاب السياسي والإعلامي والاقصاء السياسي، فضلاً عن

# المتقاعدون يترقبون إنصافهم

غزاي درع الطائي



بعد الكثير من المطالبات بتحسين رواتب المتقاعدين العراقيين المدنيين والعسكريين، أصحاب الشببة البيضاء، جاءت استجابة مجلس النواب العراقي عبر تشريع القانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته الذي نصت المادة (٣٦) منه على أن (تُزاد بقرار مجلس الوزراء الرواتب التقاعدية كلما ازدادت نسبة التضخم السنوي، على أن لا تكون الزيادة أكثر من نسبة التضخم، ولكن هذه المادة لم تُطبَّق حتى اليوم على

الرغم من مرور ثمانين سنوات على صدورهما، وهي تعطي لرئيس مجلس الوزراء صلاحية زيادة رواتب المتقاعدين من دون الرجوع إلى مجلس النواب، ولأن المسألة التي يطالب بها المتقاعدون قانونية كما هو واضح، فقد اتجهوا إلى القضاء، وعقدت المحكمة الإدارية العليا في ١٠/١٦ الماضي جلستها الأولى للنظر في أمر الدعوة المرفوعة لها من ممثلي المتقاعدين، وقررت تأجيل الدعوى إلى ١١/٢٨ الماضي، بعد طلب ممثلي وزارة المالية وهيئة التقاعد ومكتب رئيس الوزراء ووزارة التخطيط ذلك، ثم عُقدت الجلسة الثانية في موعدها وتقرر تأجيل الدعوى مرة ثانية إلى يوم ١٢/٥ الجاري، وعقدت الجلسة الثالثة وتقرر تأجيل الدعوى مرة ثالثة إلى موعد آخر. وتستمر جهود المتقاعدين من خلال نقابة المتقاعدين العراقيين ورابطة حماة العراق (أصحاب الحقوق) وغيرها من الجهات، بالمطالبة بتحسين رواتبهم القليلة وظروفهم المعيشية الصعبة، عبر توجيه النداءات والمناشدات والتظاهرات، والتوجه إلى المحكمة الإدارية العليا وإلى مجلس النواب وأعضائه، لطلب التأييد والمعاونة، وقد طالب النائب ياسر اسكندر وتوت في كتابه الذي يحمل الرقم (٢٢٢٨) في ٢٠٢٢/١٢/٤ والمعنون إلى السيد رئيس الوزراء، بتطبيق المادة (٣٦) وبيّن أن نسبة التضخم في العراق حالياً - نسبة إلى سنة تشريع القانون عام ٢٠١٤ - بلغت (٢٠- ٥٠ بالمئة) في مختلف القطاعات الصحية والسكنية والغذائية والقطاعات الأخرى، وأن من أسباب هذا التضخم: ارتفاع أسعار النفط، وارتفاع سعر صرف الدولار، فضلاً عن الإرتفاع العالمي للأسعار، وقد جمع النائب وتوت تواريخ (٦٧) نائباً مؤيداً لمضمون كتابه، فيما طالب النائب محمد مهدي المحمدي في كتابه الذي يحمل الرقم (١٠٩) في ٢٠٢٢/١٢/٥ رئيس مجلس النواب بقيام رئاسة مجلس النواب بالطلب من رئاسة مجلس الوزراء بزيادة رواتب المتقاعدين (نظراً للظروف الإقتصادية الصعبة التي يمر بها المتقاعدون، بسبب التضخم الحالي في العراق، وارتفاع أسعار المواد الغذائية التي اجتاحت العالم منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية). ونذكر هنا أن السيد محمد شياع السوداني، عندما كان عضواً في مجلس النواب طالب في كتاب وجهه إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء يحمل الرقم (٩٦٣) في ٢٠٢١/٧/٣٠ بتفعيل المادة (٣٦) طرأ لارتفاع الأسعار نتيجة رفع سعر صرف الدولار الذي أدى إلى ارتفاع مؤشر التضخم... للتخفيف عن معاناة هذه الشريحة والواسعة من المجتمع، وأكد مضمون هذا الكتاب في مقابلة تلفزيونية معه على شأنه إحدى القنوات التلفزيونية العراقية، وأعلن مؤخراً أن (زيادة رواتب المتقاعدين قيد الدراسة)، كما أعلن أن (ارتفاع الدولار أثر على الطبقات الفقيرة، وإذا بقي على حاله، ستتم زيادة رواتب الفئات الهشة من الرعاية الإجتماعية والمتقاعدين). وتتعالى اليوم دعوات التحشيد والإعداد لتظاهرة كبيرة ستجري صباح الأحد الحادي عشر من الشهر الجاري أمام مقر مجلس رئاسة الوزراء، للمطالبة بحقوق المتقاعدين الذين يعيش الكثير منهم تحت خط الفقر، أملاً باتخاذ إجراءات وقرارات منصفة لهم ولعوائلهم الكريمة، ووجه المشرفون على التظاهرة دعوة للسيدة جينين بلاسحارت ممثلة الأمم المتحدة في العراق للمشاركة في هذه التظاهرة، واليوم يوجه المتقاعدون إلى السيد رئيس الوزراء، عبر نقاباتهم، وعبر صفحاتهم وروابطهم ومجموعاتهم على الفيسبوك، مطالباً بتخصرهم جملتهم الآتية: (أذكر المتقاعدين بخبر)، وهم يترقبون إنصافهم، عبر اتجاهين: تنفيذ المادة (٣٦) من القانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ وزيادة رواتبهم من خلال تعديل قانون التقاعد الموحد زيادة مجزية.

فاصبحنا نسمع مختلف التسميات والتهم والنعت لمختلف شرائح المجتمع سواء في الشارع أو البيت والإعلام والمنصات الاجتماعية الافتراضية، فضلاً عن المؤسسات الحكومية، وأصبح السب والقذف والقذح بالأعراض والانتقام بالعمالة والتخوين تغزوا الوسط الاجتماعي العراقي، وأصبحت بعض المفردات ك (الذيل، الجوكر، البعثي، الداعشي، المنحرف، الولائي، ابن السفارة و أبناء الرفيقات... وغيرها) جزء من مسامعنا ومشاهدنا اليومية في كل مكان.

إذا كانت الحرب على داعش، التي استنزفت امكانات البلد (البشرية والاقتصادية) بشكل خطير، كفيلة بتهديب وتخفيف الانحطاط الذي تعرض له المجتمع جراء الانقسام العمودي بين مكونات المجتمع العراقي طيلة المرحلة التي سبقت اجتياح تنظيم داعش للعراق، فهناك خشية كبيرة من ان تكون ضريبة معالجة الانحطاط المجتمعي الذي تعرض ويتعرض له المجتمع العراقي جراء الانقسام الأفقي، كبيرة ومكلفة جداً على الصعيدين (السياسي والاجتماعي) ولاسيما في البيئة الشيعية التي اضحت بيئة خصبة لهذا الانقسام على كافة المستويات.

وبما ان السلوك والخطاب السياسي والصراع على السلطة من البيههي جداً ان ينعكس سلباً على المجتمع، ويتم تصديره بمختلف الأليات، ولاسيما في ظل الانفتاح الفضائي الموجود والانتشار المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي، من الممكن جداً أيضاً ان يتم تلافيه، ونقطة الشروع في ذلك، تتم من خلال المعالجة الحقيقية لكل ارهاصات السنوات الماضية بعقد اجتماعي وقانوني وسياسي، يتبنى الاسس الصحيحة في عملية البناء السياسي للدولة والنظام والعدالة الاقتصادية في توزيع الثروة وسلطة انفاذ القانون العينية على اساس المواطنة. أما عكس ذلك، فان فرضية المواجهة المسلحة للانقسام الأفقي ستبقى قائمة، ولاسيما في ظل الانجرار المجتمعي لها بشكل ساذج جداً، وتغليبها بغلاف الثيوقراطية السياسية والحزبية الضيقة، كتلك المفاهيم التي يلجأ لها الإسلام السياسي الشيعي على صعيد السلوك السياسي أو تلك المباركات التي تأتي من رجال ومراجع دين من البيئة الشيعية (المحلية والإقليمية) التي عادة ما تزيد الانقسام الأفقي وترسخه بين المختلفين.

\* عن مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية

# شروط إنجاح إستراتيجية مكافحة الفساد

د. أحمد عبد الرزاق شكاره



بصفقة القرن وغيرها من خروقات للنظام القانوني - القضائي للدولة جاوزت قيمها تربيونات الدولارات التي يمكن إن توظف حال استرجاعها إلى خزينة الدولة لخدمة العراق بخاسة الفئات الفقيرة والمحرومة بل وحتى والطبقة الوسطى المعول عليها في بناء الاقتصاد الوطني بهدف تحسين مستوى ونوعية الحياة الاجتماعية - الاقتصادية في ظل دور حيوي منتج للقطاع الخاص. ملفات أخرى يمكن الإشارة إلى بعض منها تعد بمثابة الجزء الظاهر من جبل الجليد منها ما يلي :

ملف سرقة النفط العراقي وتهريبه إلى خارج البلاد.

ملف سرقة الضرائب والتأمينات الجهرية.

ملف إهدار أموال العراق (من عملة الدولار الصعبة) حيث تصل معلومات بحاجة للمزيد من التدقيق عن ادوار سلبية للمصارف العراقية الحكومية والاهلية في إطار ما يعرف بمزاد العملة للبنك المركزي الامر الذي انعكس سلبا على المستوى المعاشي للفئات الفقيرة التي وصلت لحدود الفقر المدقع (بحدود ١,٩٠ دولار يوميا).

أزمة ملف التعاقدات الحكومية والخاصة والذي تم من خلاله إهدار أموال ضخمة لإسباب متعددة منها تلك إقامة المشاريع أو الفساد وسوء الإدارة.

ملف الفساد في الممتلكات العقارية التي ارتفعت قيمها بصورة غير طبيعية عبر صفقات مشبوهة أو تقع خارج الاحتكام للقوانين العراقية اوبعيدة عن الشفافية والمحاسبة القانونية الحازمة .

ملف تهريب الاموال العراقية للخارج حيث أن ما ينيف عن ١٥ مليار دولار وفقا لتصريح رئيس الجمهورية السابق الدكتور برهم صالح - نشر في عام ٢٠٢١ - قد تم تهريبها لخارج البلاد منذ ٢٠٠٣. ترتيبا على ذلك قدم رئيس الجمهورية مشروع قانون للبرلمان عنوانه: استرداد أدوات الفساد مسالة بحاجة ماسة لمصادقة البرلمان عليها في اقرب فرصة ممكنة كي يحاسب

الاداري والاقتصادي - العالي) . ترتيبا على الاولوية المعطاة لبناء مؤسسات الدولة الرصينة والمحاسبة وللرقابة القضائية الحازمة مستندة إلى الحوكمة الصالحة بعيدا عن ضعف الدولة التي من سماتها عدم توافر الامن والامان وتنامي المحاصصة التي تخدم مصالح فئوية للأفراد وللجماعات المتنفذة أو «المحتكرة للسلطة» , للقوة والثروة»على حساب المصلحة الوطنية العراقية. الامر الذي يقتضي أن تتمتع القيادة السياسية بإرادة حكيمة فاعلة وحازمة ومن صفاتها المميزة الاخرى النزاهة والامانة الاخلاقية ممتزجة بروح الاستقلالية والكفاءة الادارية - السياسية . أما هدفها فهو رسم واضح لتفاصيل عملية الاصلاح البنيوي الهيكلي لإدارات ومؤسسات الدولة إستجابة لمقتضيات التنمية الانسانية المستدامة بحدود ٢٠٣٥.

ترتبا على ما تقدم لابد للقيادة السياسية للسيد محمد شياع السوداني من الالتجاء للآليات والادوات والامكانيات المناسبة بشريا وماديا لترجمة الخطط الاستراتيجية إلى سياسات إجرائية - تتم وفقا لمديات زمنية محددة - على رأسها تأسيس مؤسسات قضائية مستقلة من أبرزها محكمة جنائية عراقية عليا ضد الفساد»إضافة للهيئة العليا لمكافحة الفساد والهيئات برلمانية للنزاهة في مختلف محافظات العراق بضمنها ولاشك العاصمة . محكمة يقوم على إدارتها وتطبيق إجراءاتها القانونية العادلة نخب من حكام وقضاة يتسمون بأعلى صفات الاستقلالية - الحيدة والكفاءة العادلة مع الالتزام بحقوق الانسان بقصد المحاسبة الدقيقة لجرائم الفساد الاداري - الاقتصادي والعالي إنطلاقا من المستويات الدنيا (الرشوة , المحسوبية وغيرها) إلى العليا الكبرى متمثلة بإهدار اموال الدولة بل وخيانة الامانة التي تعد من الجرائم الكبرى التي لاتهاون فيها اطلاقا سواءا للجاني أم للاموال المهترية او التي تختفي من خزينة الدولة بصورة دراماتيكية . إن تشريع قانون شامل لمكافحة الفساد اضحى مسالة لابد منها لإنجاح مساعي مكافحة الفساد . من هنا تأتي أهمية تسليط الاضواء المستمرة على وقائع الفساد الكبرى بغية كشفها أو متابعتها أستخباريا وإعلاميا اعتمادا على معلومات وشواهد دقيقة ظاهرة تنمي الوعي العام بخطورة ما يتعرض له العراق من جرائم وخروقات للقوانين . لعل من نماذج صفقات الفساد المتعددة على سبيل المثال وليس الحصر ما يعرف

تستند شروط إنجاح إستراتيجية مكافحة الفساد على عدة عوامل ومركبات لعل في المقدمة منها تأتي الضرورة القصوى لإستعادة ثقة المواطن بالنظام السياسي التي وصلت لحدود الهشاشة والضعف لدرجة أخذة بالمزيد كلما تصاعدت التأثيرات السياسية السلبية على المجتمع والدولة العراقية كنتيجة طبيعية لانتشار ظاهرة الفساد على الصعيد الإستراتيجي التي أضحت جزءا من ما يمكن اعتباره ثقافة الفساد» .

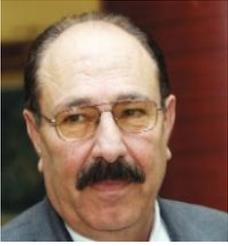
علما أن عبارة ثقافة لها أبعاد قيمية - أخلاقية ومظاهر سلوكية حضارية إيجابية تعنى عمليات التغيير والاصلاح الحقيقي حيث تمتزج مع افكار وسلوكيات الارتقاء بنوع ومستوى حياة الشعوب إنساقا مع مكافحة جذرية للفساد بكل صوره وابعاده .

ترتبا على ذلك , من دون رؤية واضحة ومواجهة إستراتيجية جادة شاملة مخطط لها على مختلف الصعد الرسمية وغير الرسمية ضد المحاصصة والفساد من المتوقع أن نشهد إستمرار تنامي وتعمق مسارات الفساد وتغلغلها في جسد الدولة العراقية ما يضعف كثيرا كيان الدولة ودورها الفاعل اقليميا ودوليا . لعل من أبرز سمات منظومة الفساد كونها مركبة معقدة تتداخل إستراتيجيا في تفاصيل متنوعة من ملفات حياتنا العامة (الاقتصادية , الاجتماعية , الثقافية وغيرها) عبر مساحة واسعة للتفاعل مع القوى الفاعلة في المحيطين الداخلي والخارجي.

إن المعادلة المتوازنة نسبيا لتحجيم الفساد في أضييق صوره وابعاده تعتمد على ضرورة امتلاك الإرادة السياسية الحازمة التي تنمي مشاعر الاعتزاز بالمواطنة الحقبة التي تمنح الجميع فرص متكافئة لإقامة مشروعات حقيقية للاستثمار وللتنمية الانسانية المستدامة . مسألة مضمونها يرتبط اساسا بكم ونوع وكيفية وصول وتوزيع الخدمات الانسانية للمواطنين جميعا دون تمييز تدار من قبل الجهاز الحكومي وفقا لإدارة رشيدة تلبي أبسط الاحتياجات الانسانية التنموية بعيدا عن المحاصصة العقبيته أو سوء الإدارة المنتج للفساد. ضمن هذا التصور فإن المنظور الاساسي الذي أود مناقشته يتمحور حول شروط نجاح إدارة السلطات الجور في الدولة (تشريعية - برلمانية , تنفيذية - وزارية ورئاسية , قضائية وإعلامية) لملف المجابهة الشاملة لتحديات الفساد في بعدها الإستراتيجي (خاصة السياسي -

# تركيا وإيران والدرس العراقي

كفاح محمود كريم



طيلة أكثر من مائة عام ومنذ اتفاقية سايكس بيكو وما تلاها من تعريق لكثير من البلدان وتجزئتها لتأسيس كيانات سياسية على أنقاض حقوق مكوناتها، توالت على دفة الحكم في العديد من بلدان الشرق الأوسط وخاصة (تركيا وإيران وسوريا والعراق) أنظمة سياسية عديدة ومختلفة عن بعضها في الأسماء والعناوين والتوجهات، وربما في آليات تسلق سلالم السلطة أو القفز إليها بهلولانيات انقلابية. وبعيدا

عن تفاصيل تلك الأحداث في كل من تركيا وإيران وسوريا وما جرى فيها خلال قرن من الزمان، نتناول بعض مجريات ما حصل في العراق كنموذج ودرس للدول الأخرى. فمنذ تأسيس مملكته وهو في دوامة عنف مع المكونات الأصغر، وغارق في حروب عثية داخلية وخارجية حتى الكارثة الأخيرة التي دمرت البلاد وتسببت في وقوعه تحت الاحتلال، رغم أن الكثير ونحن منهم كنا متفائلين بإحداث تغيير نوعي في شكل النظام ومكوناته ومؤسساته وطريقة تداول السلطة فيه، حيث بدأت مرحلة يفترض أنها ديمقراطية تستخدم التبادل السلمي للسلطة في خلال مؤسسات وآليات ديمقراطية، إلا أنها اصطدمت وخلال عقدين من الزمان بتحديات خطيرة وارث ثقافي سياسي معقد للغاية، في مقدمته عدم تبلور مفهوم للمواطنة الجامعة وهيمنة مد ديني مذهبي قبلي مريع تسبب في انتشار الفساد وانحلال الدولة. لقد كان الجميع يتوقع إن تغييراً حاداً سيحصل بعد إزاحة الحكم الشمولي خاصة فيما يتعلق بالمشكلة الأساسية ألا وهي القضية الكردية، لكن الغريب أن كل هذه الأنظمة اختلفت في كثير من الأمور، لكنها اتفقت جميعها على ذات الثقافة في التعامل مع كردستان وقضيتها وإن اختلفت الأساليب والادعاءات؛ فمنذ اندلاع ثورة أيلول الكردية عام ١٩٦١، وحتى يومنا هذا، لم تختلف القوى المضادة في مواقفها وخطابها مع تلك الثورة ومخزاجاتها، فقد استخدمت ذات المصطلحات والتوصيفات للحركة التحررية الكردية التي استخدمتها الأنظمة السابقة وإن اختلفت إيديولوجياً معها. ففي تقييمها لتلك الحركة تنعتها تارة كونها انفصالية وتارة أخرى انعزالية أو شعوبية أو عميلة للاستعمار والصهيونية، حتى أصبحت هذه الأوصاف والمصطلحات عاملاً مشتركاً بين جميع الأنظمة المتعاقبة على الحكم ليس في العراق وحده، بل في سوريا أيضاً حيث كانت تعتبر مواطنيها الكرد إلى قبل سنوات جالية أجنبية، وقامت سلطاتها بتجريد أكثر من ربع مليون مواطن كردي سوري من وثائقهم الرسمية وإسقاط جنسيتهم واعتبارهم مقيمين أجانب، لا لشيء بل لأنهم من القومية الكردية فقط، وكذا الحال في إيران التي أدلجت العداء للكرد قومية بصرهم في القومية الفارسية وطائفاً بإبادتهم كونهم من السنة، وحدث ولا حرج عن النظام التركي وسلوكه الشوفيني الذي لا ينافس عليه مع القضية الكردية ثقافياً وسياسياً.

اليوم وبعد سنوات مريرة من الصراع الدموي والتضحيات الجسيمة، نجح الكرد في تطوير نظام الحكم الذاتي -الذي أقرته اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠- إلى نظام فيدرالي تم اعتماده من جهة واحدة عام ١٩٩٢ من قبل البرلمان الكردستاني الذي انبثق بعد انتخابات أجريت في المناطق المحررة إثر انتفاضة ربيع ١٩٩١ والتي اعتبرها قرار مجلس الأمن ٦٨٨ ملاداً آمناً.

ورغم إن ثقافة عدم قبول هذا الواقع كانت وما تزال متكلسة لدى بعض الجهات السياسية وميليشياتها التي لا تخفي عداؤها في الأصل لوجود أي كيان كردي بأي شكل من الأشكال، والذي اتضح جلياً في الاستفتاء الذي أجراه شعب كردستان يوم ٢٥ أيلول ٢٠١٧، حيث أماطت اللثام عن وجهها الذي لا يختلف عن الأنظمة السابقة في العراق والأنظمة الحالية في تركيا وإيران وسوريا، إلا أن الدستور الذي نجح الساسة العراقيون عرباً وكرداً وبقية المكونات في صياغته وتشريعه كفل النظام الفيدرالي معترفاً بفيدرالية كردستان بكافة مؤسساتها وتشريعاتها، جعل حل القضية الكردية في العراق تجربة نموذجية يحتذى بها لحل تلك الإشكالية التي أنتجتها اتفاقية سايكس بيكو في كل من تركيا وإيران وسوريا.

وخلاصة القول إن دوامة العنف والعنف المضاد في تركيا وإيران وسوريا لن تتوقف مهما طال الزمن وتنوعت الأسلحة ومستوياتها دونما حل حقيقي للقضية الكردية في هذه البلدان، ولعل درس العراق هو الأكثر فائدة لها لاختصار الطريق الذي لو استمر ستبقى هذه الدول متخلفة غير مستقرة ينخر فيها الصراع الدموي ويسرع في انهيارها أجلاً أم عاجلاً.

المفسدون وتستعاد الاموال المهربة . علما بان تقديرات أخرى تشير إلى ارقام أكبر ، إذ وفقا للجنة النزاهة النيابية هرب بعض الفاسدين الكبار اموالاً تصل إلى نحو ٣٥٠ مليار دولار منذ ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢١ ما يعادل ٢٣٪ من إيرادات العراق ...

ضمن هذا السياق يمكننا القول بان ومع كل اتساع في دائرة الفساد نلاحظ أن حجم قيم الخسائر المالية اتسع كثيرا نظرا لإنحراف واضح في سلوكيات بعض الموظفين الحكوميين بعيدا عن مسار الالتزام بالمسؤولية الوطنية التي تقتضي الحفاظ على قيم وأخلاقيات النظام الديمقراطي بمعناه ومضمونه الحقيقي السليم. من هنا لابد من فضح ومحاسبة التوجهات البعيدة عن إحترام القانون والقضاء خاصة ما يعرف بممارسات الدولة العميقة» التي يجد من يمثلها ملذات آمنة ليس فقط من خلال امتلاك السلاح المنفلت بل ومن الاموال المهربة إلى خارج البلاد بصورة ممتلكات وعقارات واستثمارات مالية في مناطق حرة اجنبية بعيدة عن المراقبة والمحاسبة الدولية المشددة . هذا ومن المناسب الإشارة إلى أنه وبالنظر لطبيعة نموذج الفساد المستشري وشكله الاجتماعي متعدد الاطراف فإن المسألة الخاصة بظاهرة الفساد - ما يعرف الزبائنية المجتمعية - السلطوية المتحكمه بالمال والقوة والموارد سواءا من خلال أدوار الافراد ، الجماعات والحزب اوضحت أمرا طبيعيا بعيدا عن اساليب الحوكمة السياسية - المالية القانونية الدقيقة.

ترتبا على ما تقدم لابد من المعالجة والتفعيل لإجهزة الدولة المختصة في مكافحة الجريمة المنظمة التي تتداخل في تفصيلاتها مع جرائم الفساد المالي بضمنها تصاعد حجم أزمة المخدرات عبر الحدود الاقليمية للعراق والتي بدأت حكومة السودانى بالنظر إليها بجدية مرحب بها .

أخيرا من الاجراءات الفاعلة لتحجيم الفساد تأكيد تفعيل آليات الحوكمة والمحاسبة القانونية من خلال تطبيق يمتد إلى شبكة واسعة للذممة الرقمية الحديثة تعطي مختلف القطاعات الاقتصادية - المالية الحكومية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يفترض أن يتجه العراق سريعا لتطبيق بكفاءة عالية كافة بنود الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد بكل تفصيلاتها المعلنة في عام ٢٠٢٢ تعزيزا لدور العراق المعلن في الالتزام الصارم باتفاقية الامم المتحدة لمحاربة الفساد التي أنضم العراق إليها في عام ٢٠٠٧ باعتبارها الصك العالمي الوحيد الملزم قانونيا. إن ارتفاع العراق لمراكز متقدمة في مكافحة الفساد في إطار منظمة الشفافية العالمية وغيرها من مؤسسات دولية تتمتع بسمعة قانونية - قضائية عالمية رصينة يعتمد على مدى النجاح في إنجاز المحاسبة القانونية الصارمة ضد كبار الفاسدين خاصة حيتان الفساد ، الامر الذي يستوجب الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نتائج ناجحة في محاربة الفساد من نماذجها (ماليزيا ، سنغافورة ، نيوزلندا ، استراليا والدول الاسكندنافية وغيرها). علما بان لبعض الدول العربية تجاربها الناجحة والمهمة ومنها على سبيل المثال وليس الحصر المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والكويت والمملكة الاردنية الهاشمية وغيرها.

# في ضرورة إقامة دولة وطنية حضارية

عباس العلي



اللحمة الوطنية العراقية وتعميق الشعور الطائفي الإنعزالي الذي كان نتيجته سقوط مساحات واسعة من الكيان العراقي تحت قبضة إرهاب داعش وحلفائها في الداخل والخارج، وأستمرار نزيف الدم العراقي عبر الكثير من الممارسات الإرهابية التي تحذر الصوت التقسيمية وكأنه الحل الوحيد في النجاة من هذا الوضع، فيبادر السواد الأعظم من الشعب العراقي ودفاعا عن وجوده الموحد للتصدي لهذه المحاولة وأستعادة وحدة العراق تمهيدا لأستعادة الهوية الوطنية الواحدة، هذا الحراك لم يروق ولا في مصلحة القوى السياسية المتحكمة التي سر يقائها وقوتها في وجود هذا التشرذم والتفريق في نسيج الأمة والتشويش على هويتها باللعب على وتر حماية مصالح المكونات، وجاء الجواب عراقيا خالصا مههورا بدم وتضحيات شباب تشرين الذين أعادوا صقل الهوية العراقية الواحدة بلا عناوين جزئية أو فرعية.

لقد كانت أنتفاضة تشرين صدى وصوت لروح الأمة في التعبير عن رفضها لكل السياسات التي حاولت تقزيم الأمة، وإحلال الرموز الثانوية والشخصنة الولائية محل الولاء والانتماء الوطني للأرض والهوية الجامعة، لذا كان الزلزال التشريعي مع كل ما عملته القوى السياسية المتحكمة من إجراءات وردود أفعال هو الخط الفاصل بين العراق واللا عراق في المنهج والفكرة والتعامل والرؤية المستقبلية، ولولا تراحم جميع أعداء العراق لحماية منظومة الفساد والتخريب من أجل مصالحهم وأهدافهم البعيدة لكانت تشرين هي العنوان الجامع للأمة العراقية مؤسسة لمنهج وغايات وطريق للتطور الحضاري والفكري والسياسي الذي يجب أن يكون.

عن روح الأمة ورغبتها وهويتها عاد المحتل الأمريكي التجربة مع بعض التحسينات في طريقة تسليم زمام حكم الأمة العراقية بالمشاركة والتشارك مع كل أعداء العراق ليفرضوا عليه جمهورية جديدة ذات ملامح مشوشة رمادية الأبرز فيها نكران حق المواطنة والتركيز على حقوق المكونات، وهنا حاول الحكام الجدد دفن مفهوم الأمة العراقية وتهيات الأجواء للتقسيم والمقاسمة على الأسلوب.

بعد ٢٠٠٣ ونتيجة لخيارات المحتل الأمريكي وتشابك المصالح والصراعات متعددة التوجهات والغايات والأهداف، مع طبقة سياسية عديمة الخبرة وغياب أركان الدولة الأساسية ومرحلة ما يسمى بإعادة تسيطر الفكرة وبناء نظام مختلف، حصل الإنهيار الأوسع في كيان العراق مجتمع وبنى فكرية وأهداف وطنية وتمزيق للهوية الجامعة، كل ذلك تبناه دستور عام ٢٠٠٥ بما يحمل من تناقضات ورؤية وهدف، فتحول العراق من دولة واحدة بهوية وطنية جامعة ولو ظاهريا إلى مجموعة من المكونات الضيقة المتنازعة والتي تتصارع من أجل النفوذ والمصالح الفئوية، فيما الغالبية من الشعب العراقي غائب عن الفعل السياسي نتيجة عملية تدجين وأستحمار ديني ومذهبي وقومي ومناطقية وأخيرا عشائري متغول في كل الاتجاهات، لا يوجد طرف إقليمي أو دولي لم يتدخل في شؤون العراق ويفرض إرادته وكان العراق مساحة من مجهول المالك وفاقد الهوية تحت حكم أحزاب وقوى دينية وقومية عنصرية ومذهبية، وحدها بعض القوى المدنية وأصحاب الرؤية الوطنية الجامعة الذين أدركوا عمق الأزمة والمجهول الذي ينتظر العراق في وجوده الحضاري قادت مقاومة مدنية سلمية لتعلن صوت العراق الواحد، رافضة كل المشاريع المعلنة والمخفية لتجزأه الأمة وكيانها التاريخي والوجودي.

بعد أحداث ٢٠٠٦ الدموية المؤلمة ووجود القوى العسكرية المتطرفة والإرهابية على أرضه بحجة المقاومة والتصدي للأحتلال الغربي للعراق، وهي جميعا قوى غير عراقية تتحكم بها أطراف مخابراتية عديدة إقليمية ودوليا لغرض الإيغال بتمزيق

لا يخفى على أحد أن العراق الحديث كدولة قد أدارته أنظمة سياسية متعددة ومتنوعة في استراتيجياتها السياسية والعقائدية بتعاقب أدى إلى عدم تراكم منهج سياسي أو فلسفة موحدة لإدارة الدولة، فمن النظام الملكي الذي أسسته دولة الأحتلال التي سيطرت على العراق بعد إخراجه من الهيمنة التركية العثمانية لتأتي بزعامة غريبة عنه من خيارات وزارة المستعمرات البريطانية،

وقد أسست بناء الدولة على نمط قريب من تعاطي بريطانيا مع مستعمراتها الفقيرة، فهي الأمر النهائي والحاكم باسمها في بغداد مجرد موظف في وزارة المستعمرات، وفرضت بموجب رؤية أستعمارية نمط سياسي نخبوي أقطاعي عشائري يهتم بالشكليات دون أن يهتم ببناء مفهوم الدولة والمواطنة الحضارية التي تقدم المصالح الوطنية للأمة والشعب على غيرها، وفي النظام يهتز في كل مرة على رداد الفعل الشعبية على الأحداث والتحولت الإقليمية والدولية مع حرية سياسية تنذب مع أفترايبها من خطوط التماس مع النظام.

في عام ١٩٥٨ وحين لم يعد النظام الملكي قادرا على الأستمرار في إدارة الدولة ولما تأثر فيه العراق من وعي قومي وشعارات اليسار ومعاداة الأستعمار والإمبريالية، جاء التحول النوعي للضد السياسي للمرحلة السابقة ويفتح الباب واسعا أمام الأيديولوجيات والأفكار السياسية المتصارعة داخليا وإقليميا، فمن إنقلاب إلى انقلاب ومن ثورة إلى ثورة كما يصنفون أنفسهم، وجد العراق نفسه في قبضة الديكتاتورية الحزبية العائلية لينحو منحى آخر خارج أفتراضات التطور السياسي الطبيعي، مصحوبا بطموحات شخصية تشكل هواجس المجد الشخصي أساس تحركاتها وأهدافها المعلنة، لتنتهي هذه المرحلة والعراق منهك بنتائج لا يتحملها مجتمع قائم على أسس هشّة، بدأها المستعمر البريطاني وعمقها الصراع بين أنبيات وأديان ومذاهب مختلفة عكست لهيب صراعها على الهوية الوطنية للعراق الواحد، وكما جاء المستعمر البريطاني بقيادة غريبة

# تحديات المياه للسنوات المقبلة .. ستصبح المياه مصدر نزاع عنيف

أريك اورسينا - ترجمة : عدوية الهلالي



المياه؟

لقد أوضحت أن المياه ستصبح مصدرًا لنزاعات عنيفة بشكل متزايد. وكما يوحى اسمها ، فإن السدود تعيق تدفق النهر. كما أنها تزيد من مخاطر الفيضانات. وهناك دولتان يبلغ عدد سكانهما ١٠٠ مليون نسمة - مصر وإثيوبيا - يشتركان في نفس الموارد المائية. ومع ذلك ، إذا أصبحت هاتان الدولتان متوترتين ، كما هو الحال بالفعل مع إنشاء سد النهضة الإثيوبي ، فقد يتدهور الوضع.

واليوم ، ومع ولادة أحدث أعمالي (الأرض عطشى) ، أحاول إصدار إشارة تحذير، وصرخة من القلب ، ونداء للمساعدة في الإسراع في الحفاظ على ما يبقينا على قيد الحياة. فأني نهر وكل نهر هو كائن حي يمكننا تربيته ، ويمكننا أن نحبه ، وأن نخافه. ويوضح أحدث تقرير للأمم المتحدة ، في عام ٢٠٢٢ ، أن أربعة مليارات شخص يعيشون في مناطق تعاني من نقص حاد في المياه لعدة أشهر في السنة. وهذه المياه موجودة ، لكنها تتعرض للتلوث مع الإفلات من العقاب. ويتم تصريف ٨٠٪ من السوائل الصناعية والحضرية المستعملة في الأنهار ، بينما منذ ثمانينيات القرن الماضي ، ازداد استهلاك مياه الشرب بنسبة ١٪. فأين سنجد هذه المياه؟

المدهش للغاية هو رؤية التناقضات في التعامل مع قضايانا المهمة. لقد وضعنا موارد ضخمة في الفضاء ، لكننا لا نعرف قاع البحار، وقد فكرنا في جودة الهواء ، لكننا لم نكن مهتمين بالمحيطات ، والأنهار ، التي ترتبط بشكل كبير مع مسألة التلوث. لهذا السبب ، قبل خمس سنوات ، أنشأنا مع جمعية مستقبل الأنهار العظيمة. ولدنا عشرين باحثًا من جميع أنحاء العالم يفكرون في مستقبل الأنهار. فالنهر هو قوة الحياة. الأنهار هي وسيلة ملموسة للحصول على المياه. ويجب تقديم معالجة للمشكلة وهناك حلول يمكن وضعها بسهولة إذا كانت هناك إرادة.

التي تستهلك الكثير من المياه ، مثل تلك السائدة في البلدان المتقدمة ؛ وبالتالي فإن استهلاك المياه اللازمة لإطعام كوكب الأرض سيزداد بشكل حاد للغاية. أخيرًا ، يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم فترات الجفاف والفيضانات ، ويزيد من ندرة المياه. وكل هذه العناصر تجعل المياه قضية رئيسية وهي محفزات لنمو قطاع المياه على المدى الطويل.

يجب اتخاذ العديد من الإجراءات لحل المشاكل المذكورة أعلاه والسماح بالوصول إلى المياه لأكثر عدد ممكن من الناس. وفي الواقع ، هناك بعض الإجراءات في هذا الاتجاه، مثل تزويد البلدان الناشئة بمعدات حديثة لمعالجة المياه وتوزيعها ؛ وتوفير المياه المستخدمة في الإنتاج الزراعي الحيواني والنباتي ؛ وجعل الأنابيب الموجودة أكثر كفاءة لتقليل معدل التسرب ، لا سيما في أقدم المدن ، مثل لندن أو نيويورك ، حيث الشبكات متداخلة ؛ وتحسين معالجة مياه الصرف الصحي ؛ والحد من تلوث المياه الجوفية. وبالتالي ، فإن الشركات التي تساهم من خلال أنشطتها في حل هذه المشكلات يجب أن تشهد نموًا استثنائيًا في العشرين عامًا القادمة!

الأنهار كائنات حية. وبدونها، لن يعود بإمكاننا إنتاج الطاقة أو رمي الحقول. قبل خمسة عشر عامًا، عندما سافرت حول العالم لمدة عامين ونصف بحثًا عن الماء وألفت كتاب مستقبل المياه، اعتبر الناس قصصي غريبة، ولكن أثبت لي المستقبل أنني كنت على حق. وكان السيناريو أسوأ من توقعاتي. النهر هو امرأة للمجتمع. أخبرني كيف تنتج الماء ، إذا كنت تحترمه ، وبأي ثمن ومن يستفيد منه ، وسأخبرك بوضوح شديد إلى أي نوع من المجتمع تنتمي.

في أعالي البحار ، تسبب الفوضى المطلقة الضرر على مستويات عديدة. وفي حالة عدم وجود اتفاقيات ، يمكن أن يتسبب الصيد الجائر أيضًا في حدوث هجرات ، كما هو الحال في السنغال ، التي تمتعت في الماضي ببعض من أكثر المياه ثراءً بالأسمك في العالم ، قبل أن تُفْرغ من مواردها. ومن وجهة النظر الجيوسياسية ، تعتبر إدارة الأنهار سريعة التأثير ، لا سيما بسبب بناء السدود. سواء كان نهر النيل الذي يخلق توترات بين المصريين والإثيوبيين ، أو دجلة والفرات مع تركيا والعراق ، فهل نجازف بحروب

بينما تستمر الاحتياجات المائية في العالم بالازدياد ، فإن الموارد محدودة. كما أن التحدي على مر السنين هو الحفاظ على كمية ونوعية المياه لضمان توفر كمية من المياه العذبة للسكان.

هنالك نوعان للمخاطر الطبيعية على المياه: المخاطر المناخية والكوارث الطبيعية. وفي الواقع ، في حين أن بعض المناطق المناخية جافة جدًا أو صحراوية ، فإن هذه المناطق تفتقر إلى المياه بشكل طبيعي. لكن الأمر المعقد هو أن الصحاري تزداد اتساعًا ، وأن عددًا كبيرًا من المناطق القاحلة تتحول إلى صحراء. في هذا السياق ، يقدر علماء المركز الوطني للبحوث العلمية أن هذا التصحر يمكن أن يهدد ٢٠٪ من الأرض. لذلك فإن نحو ستين دولة مهددة بهذا التقدم في الصحراء. من بينها نجد أستراليا وتشيلي والصين وكذلك الدول المجاورة مثل إسبانيا أو اليونان. ولطالما كانت الأنساب المناخية موجودة ولكنها تتفاقم بشكل متزايد بسبب النشاط البشري. ومع ذلك ، لم نفقد كل شيء: يمكننا أيضًا إيقاف زحف الصحراء. وهناك بالفعل العديد من الأمثلة الناجحة حول العالم.

ويضطر العديد من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق القاحلة إلى المشي لأميال للعثور على المياه ، وهم الآن مهددون بالنزوح بسبب التصحر في أماكن إقامتهم. علاوة على ذلك ، فمن المرجح أن يكون للاحتباس الحراري عواقب وخيمة على إدارة المياه لسنوات قادمة. وفيما يتعلق بالكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والأعاصير وأمواج تسونامي ، فإنها تشكل تهديدًا لمياه الشرب.

نحن نلاحظ زيادة في النمو السكاني ، وكذلك ارتفاع في مستويات المعيشة. وخلال ٣٠ عامًا ، أدى ذلك إلى مضاعفة استهلاك المياه في جميع أنحاء العالم ، سواء في الزراعة أو في الصناعة أو في المنازل. وبعد الماء موردًا نادرًا من المتوقع أن يزداد الطلب عليه بنسبة ١٠ إلى ١٢٪ خلال العشرين عامًا القادمة ، في كل من البلدان الناشئة والمتقدمة. وفي الواقع ، يجب أن يتعامل العالم مع الحالة المتداخلة للبنية التحتية لمعالجة وتوزيع المياه ، وبالتالي سيتعين عليه القيام باستثمارات ضخمة.

علاوة على ذلك ، يتزايد عدد سكان العالم ويطمح سكان البلدان الناشئة إلى نفس العادات الغذائية

# العراق والتغير المناخي .. العراق ضحية التجفيف والتجريف والفساد

حسن الجنابي



حواشي المدن والعشوائيات. ان كان موقف المجتمع غير المكثرت إزاء المخاطر البعيدة المدى مبرراً، فلا تبرير للفشل الحكومي المستمر منذ عشرات السنين في التصدي لتلك المخاطر وخاصة في توفير حياة آمنة وصحية للمجتمع. فالمجتمع مهما كانت ثقافته وتماسكه وقدرته على المقاومة يبقى بحاجة الى حكومة مسؤولة عن تلبية وتنظيم احتياجاته وتوفير أسباب انخراطه الطوعي في حماية مستقبله واحترام بيئته وموارده الطبيعية. وإن الفشل في قدرة المجتمع على الاستقرار والنمو وتحقيق الرفاه تتحمله الحكومة وليس أي جهة أخرى.

فيما يتعلق بالتغير المناخي المتمثل بحوادث المتغيرات المتطرفة في الطقس، أي شدة حوادث الفيضانات أو الندرة والجفاف الشديدين، لا يختلف العراق عن الدول الأخرى في غرب القارة الآسيوية إلا بقدر تأثير العوامل المحلية التي قد تضاعف من تأثير العوامل الخارجية المتمثلة بالتغير المناخي.

أما في مجال ارتفاع حرارة سطح الأرض الذي نلمسه بشكل قاس في الصيف فإن العراق هو ضحية نفسه أولاً، أي ضحية سياسات التجفيف والتجريف والبناء العشوائي والتمدد على الأراضي الخصبة واستغلال الفاسدين لمحرمات الأنهار وما شابه ذلك، إلى جانب استحواذ الجواز الجغرافي على ما يزيد على 70% من إيرادات العراق المائية المعتادة.

وهنا فإن المقاربة الوحيدة الفاعلة لحماية العراق، بما فيها من التأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية، هي تحسين الأداء الداخلي بتطوير منظومة التشريعات التي تقيد وتمنع استباحة الأراضي وتغيير جنسها، واحترام المحددات الفيزيائية والهيدرولوجية ومنع التلويث والعشرات من الإجراءات المناسبة الأخرى التي لا يسمح فضاء هذه المقالة بسردها.

بمهام الحكم، والشرخ الكبير الذي أحدثه ذلك بين المجتمع والسلطة. في ظروف كهذه يتراجع إحساس المواطنين بالمخاطر الطويلة الأمد على البلاد والمجتمع. فالمجتمع يواجه دوامة التحديات والمشكلات اليومية الضاغطة وفي أحسن الأحوال التحديات القصيرة الأمد. لذلك فإن ما قد يسببه تغير المناخ من تأثيرات على المستويين البعيد ليس من الإهتمامات الضاغطة للمواطنين. أما حكومياً فالمر فرصة للتصريحات الخادعة لمسؤولين عن قطاعات حكومية وتشكيلات بيروقراطية مختلقة عاجزة عن أداء دورها في زمن المحاسبة، وبلا إمكانيات وليس لها أي دور حقيقي في أروقة الحكم أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن عدم إهتمام المواطنين بتحديات المستقبل البعيد، ومنها التغير المناخي، ومهما كانت أسبابه مما ذكر أعلاه، هو موقف متوقع في ظروف العراق. صحيح أنه ليس من الحكمة تجاهل تحديات المستقبل البعيد لكنها أقل تأثيراً على الحياة الحاضرة، والحكمة تقتضي تحسين حياتهم الحاضرة المهتدة بالفقر. فالحياة في المدن العراقية المتوسعة عشوائياً بدون استثناء بأئسة بكل المعايير. فأحيائها مليئة بالخرائب ومكتظة بالعربات ووسائل النقل القديمة، وتفتقد لشروط الحياة السليمة، وتنعهد فيها الخدمات حتى يحدودها الدنيا مثل جمع القمامة أو شبكات الصرف الصحي وهي قابلة للغرق إثر زخات مطر خفيفة.

فالعاصمة بغداد نفسها اختفت فيها سمات التحضر إلى درجة مزرعة، وتوسعت أفقياً لتستوعب أكثر من (8) مليون مواطن غالباً منهم من المهاجرين من المدن والأرياف العراقية الأخرى. وقد جرى آخر تحديث لبعض البنى التحتية فيها في الثمانينات، واصبحت بذلك تستوعب حوالي المليون نسمة. أي أن في المدينة حوالي ستة ملايين مواطن يواجهون نقص الخدمات الأساسية في العاصمة وحدها حالياً.

أما مناطق الريف فلا يميزها شيء عن المدن سوى المزيد من الفقر والبؤس والامية والمصير المجهول، وهي مناطق تفتقد لأبسط مقومات الحياة العصرية ومنها الماء الصالح للشرب. وفي ظللال الشحة المائية المتكررة تصبح الإقامة في الريف العراق مستحيلة، كاستحالة العيش الكريم في

هناك يشعر عام لا أعتقد انه صحيح بتأثير التغيرات المناخية على العراقيين، لكنه ينبع من تراكم عدد كبير من العوامل التي تجعل حياتهم غاية في الصعوبة والقسوة وهي غير مرتبطة بالمناخ والإنبعاثات الغازية. أهم هذه العوامل، إن لم تكن جميعها، داخلية الطابع، وإن لم تكن كذلك فهي إقليمية مرتبطة بإجراءات ومشاريع خارج الحدود الوطنية.

أهم عوامل صعوبة الحياة في العراق هو نقص الخدمات الأساسية، وبؤسها ان وجدت، ومنها ظروف السكن السيئة، وتدهور قطاعات الطاقة والصحة والتعليم والخدمات البلدية والبناء العشوائي وغير ذلك، مما يسبب الفقر والبطالة والنزوح وسوء التغذية والمشكلات الاجتماعية المعقدة المؤدية بالنتيجة إلى تفكك الأسر وانتشار التسول والفساد والرشوة والنزوح أو الهجرة.

حصل انهيار القطاعات الخدمية على خلفية من العقود المظلمة للحكم، تميزت بالحروب والقمع والأرهاب والإحتلال وانتهاك السيادة، وانتهت أخيراً بنظام تقاسم غنائم السلطة. أنتجت ترتيبات السياسة ما بعد 2003 طبقة من الطفيليين والإقطاعيين الجدد ممن أثروا على حساب المال العام دون الإسهام في تطوير الاقتصاد. تسبب هؤلاء في خلق فجوة اجتماعية كبيرة، ينسحق في مستوياتها الدنيا ملايين الفقراء، الذين يأوي المحظوظون منهم إلى النوم بوجبة واحدة في اليوم، والكثيرون يبطون خاوية ليواجهوا في اليوم التالي قلقاً أكبر على مصيرهم ومصائر عوائلهم. أما الأثرياء الجدد، وباستثناء قلة قليلة منهم ممن كانوا ميسوري الحال في السابق، فهم ممن تسلقوا في عالم المال الفاسد بسرعة خاطفة، وأصبح من لم يكن يملك عملاً أو راتباً أو حساباً مصرفياً من كبار الأثرياء وتجار العملة والعقارات في العراق والمنطقة، دون ان يدفع سنناً واحداً من الضرائب، بل برعت مجموعة منهم في سرقة الضرائب من مصارف الدولة في أكبر فضيحة مالية في هذا العصر.

ينشغل أفراد المجتمع الفقير بالبقاء على قيد الحياة في ظل الحروب الطويلة والإرهاب والتفجيرات، وكذلك في تدبير لقمة العيش في ظل تفشي الفقر وتدهور سبل المعيشة، وانهيار قدرة الحكومات المتعاقبة على القيام

# العنف الأسري وحقوق المرأة العراقية وسيداو

نييل روميا



التي تهدف لاستغلال المرأة وامتهان كرامتها والاتجار بها، بسبب العادات المهينة لها مثل زواج القاصرات والفصلية وجرائم (غسل العار) التي تفرضها الأعراف والعادات العشائرية التي تنتهك انسانية النساء والطفلات.

إن رابطة المرأة العراقية وكل المنظمات والشبكات والشخصيات المدافعة عن حقوق المرأة والانسان معنيون بتوحيد الجهود وخلق قوة مجتمعية تتصدى لكل مظاهر العنف، والاصرار على فرض احترام النساء والفتيات وحمايتهن من العنف عبر الغاء كافة مظاهر التمييز، والتحشيد لحملات التوعية بالحقوق الإنسانية المتساوية للمرأة، والابتعاد عن نهج التهميش والإقصاء عبر زيادة مشاركة النساء في كافة المستويات دون تمييز، والضغط على الجهات المعنية لمتابعة تنفيذ توصيات لجنة سيداو ومنها الإسراع بتشريع قانون الحماية من العنف الأسري على ان يتضمن اجراءات فعلية رادعة، تخلص الازواج البريئة والاسرة والمجتمع من آفات العنف ومسببها.

لقد أن الاوان للتغيير في النهج والممارسة ونمط التفكير وطريقة إدارة البلاد، لصالح مشروع وطني مدني ديمقراطي، عبر تحالف وطني شعبي واسع عابر للاتتمعات الطائفية والاثنية والأحزاب المتنفة الإسلامية، يأتي بحكومة تنفذ مطالب الناس في الحرية والمساواة والتطور بعيدا عن القمع والتمييز والتفرقة والإقصاء، وتعطي المرأة العراقية حقوقها كاملة.

هي بشكل عام المواد ٢، ٩، ١٥، ١٦ و٢٩. ولهذه الأسباب - المادة ٢ تطالب بـ «إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة»، وهذا يشمل جرائم الشرف التي تعطي الحق للرجل بتخفيف الحكم لارتكابها.

- المادة ٩ تطالب بمنح المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما. لكن قوانيننا لا تسمح للنساء بإعطاء جنسياتهن لأطفالهن. - المادة ١٥ تطالب بمنح المرأة «نفس الحقوق فيما يتعلق بالتشريع المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكنهم وإقامتهم وسفرهم»، وهذا يعارض القوانين التي تحاول تقييد حرية حركة المرأة حسب زوجها وولي امرها.

- المادة ١٦ تطالب بإعطاء الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يخص عقد الزواج وحضانة الأطفال. ولكن قوانين الشريعة الإسلامية تفرق بين الرجل والمرأة في مستويات الحضانة كما تبيح للرجل المسلم الزواج من «كتابية» دون أن تسمح للمرأة المسلمة بالزواج من «كتابية».

- المادة ٢٩ تطالب بعرض أي خلاف بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية على التحكيم.

ولا تزال قوانين العنف الأسري معطلة في أروقة مجلس النواب العراقي بسبب معارضة الأحزاب الإسلامية لها، في الوقت الذي شاركت فيه المرأة العراقي في التظاهرات العراقية التشريعية بكثافة مطالبة بحقوقها وغدا أفضل لعائلتها واسرتها.

وجاء في بيان رابطة المرأة العراقية الصادر يوم ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢ بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة التالي:

ونحن إذ نحيي هذا اليوم علينا العمل من أجل بناء مجتمع يتمتع بالسلام والاستقرار والذي يتطلب حماية الاسرة العراقية من العنف والحرمان والاستغلال، وتخليصه من الممارسات الخطرة

مرت في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٢ مناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة. وكانت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - سيداو، والتي اعتمدها الجمعية العامة وعرضتها للتوقيع والتصديق والانضمام بقرارها ١٨٠/٣٤ المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩، وبدأت بتنفيذها في ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ قد نصت على ضمان مساواة الرجل والمرأة في حرية التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، لتخدم حقوق المرأة.

ويُعرّف معجم أوكسفورد النسوية (من النساء) بأنها: الاعتراف بأن للمرأة حقوقا وفرصا مساوية للرجل، وذلك في مختلف مستويات الحياة العلمية والعملية. وتحتوي اتفاقية سيداو على ٣٠ مادة:

عرّفت المادة الأولى مصطلح « التمييز ضد المرأة » بأنه أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه التقليل أو الإحباط بالاعتراف بأن للمرأة حقوق إنسانية وحرية أساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو التقليل أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل.

وجاء في المادة الثانية: تشجب الدول جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتفق على أن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء، سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة. وقد صادقت على الاتفاقية معظم الدول العربية، ومن ضمنها العراق حسب القانون رقم (٦٦) عام ١٩٨٦، ويتحفظ على بعض بنود الاتفاقية، ولكن لحد الآن لم تجر المصادقة على ملحقاته وبقي غير مطبق وغير فاعل.

وهذه الدول صادقت على «سيداو» مع التحفظ على بعض موادها. والمواد التي تتحفظ عليها الدول العربية والعراق

## بمناسبة الذكرى 1260 لتأسيس مدينة بغداد ..

### بغداد لا تستحق النسيان

جاسم مراد



بعد غياب ستة اشهر عن مدينة الكتاب والشعر والمعرفة وثقافة الحوار ، لم يتغير منها شيئاً ، شوارع تتربع في وسطها الخسفات والحفر وارصفة صماء لا مؤشرات لدلالات الفصل بينها وبين الشارع حيث غابت المؤشرات والخطوط المرورية ، ساحات ترهق بشرطة المرور وتسواق لا يحترمون المرور ، وبشرطة تخشى الاصطدام بالمخالفين حتى لا تقع تحت فرضيات العشيرة وابتزاز ( المحفوظ ) .

شارع القناة الذي تم تأشير ضرورات العمل به في العهد الملكي ونفذ في عهد عبد الكريم ، وأهمل تماما في عهد نظام المحاصصة المذهبية والعرقية والطائفية ، حيث اعطي كما أتذكر لشركات المقاولين العرب على أساس تطويره وجعل روافده مزار للسياحة لكنه تحول الى مكبات للنفايات والطريق تحت الجسور الى مضائد للسيارات حيث المطبات والحفر ، أما مدينة الكرادة الشرقية وبالتحديد ( كرادة داخل ) فان ازقتها مهمله ومدارس الأطفال تتكدس فيها برك المياه سيما اثناء المطر والازقة عموما تشكو الإهمال والنسيان طيلة السنوات الماضية .

الناس لا يعرفون لمن يعود جنس هذه الاحياء للمحافظة أو لأمانة بغداد أم للبلديات ، فالكل يتعكز على الكل والمتهم الأول هو المواطن أما الدوائر المعنية فهي تشعربأن بغداد أفضل من القرى والنواحي ، فلدينا من إعادة جنسها لتلك الأماكن ، هذا هو حال العراق عموما والعاصمة على وجه التحديد ، فليس هناك تفكير بالنهوض الجدي لهذه العاصمة كون الميزانية لا تكفي بين شراهة الفاسدين على المال العام وبين حقوق مدن واحياء العاصمة في النمو والتطور والبناء .



لدي هؤلاء المعنيين ليس بالضرورة العودة الى ضوابط البناء ، وإنما المهم هو الاتفاق بين المقاول والبانى من جهة وبين مسؤولي تلك الدوائر بالاحياء حيث يجري البناء بطريقة فوضوية على الشارع والناس ، وبالتأكيد بناء خارج الشروط القانونية المهم هو بناء قابل للإيجارات ، وكما نتذكر في القوانين ما قبل اجتياح العراق يمنع بناء عمارة من اربع او خمس ونست طوابق وسط بيوت سكنية واطئة البناء حيث يشرف سكان هذه العمارة على كل مايجري داخل البيوت وهذا الامر مخالفة قانونية واخلاقية وانسانية وشرعية ولكن لا يهم ذلك في زمن الاجتياحات.

بعد السؤال مع العديد من الأشخاص ، اجمعوا بأن هناك حركة للنسيان التحتية ولكن نجاح ذلك مرهون بتجديد الشخصيات العاملة بتلك التي ظلت طيلة السنوات الماضية تهتم بخصوصياتها دون الاهتمام بالمدينة ولا بحاجة الناس الى تطوير وتنظيف الشوارع والازقة . المهم هناك فرصة لمعالجة الخلل في المدينة ، والسيد رئيس الوزراء جاد في تحقيق نقلة نوعية ليس في بغداد وحدها وإنما في المحافظات التي تعيش تحت وطأة الاستغلال من قبل المعنيين في تلك المحافظات مثلما يشير الى ذلك أهالي مدينة تكريت ، وهذا الامر يحتاج الى تطبيق قول كينفوشوس ( إذا كان القائد قويا وحازما لن يكون هناك فاسدين).